كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن مستوى دخول المساعدات إلى قطاع غزة لا يزال متدنياً، مضيفاً أن إدخال المساعدات إلى شمالي القطاع شبه مستحيل. في موازاة ذلك لا يزال احتمال التوصل إلى وقف للعدوان بعيداً وسط مفاوضات معلقة

إبادة مستمرة

إدخال المساعدات إلى شمالي القطاع شبه مستحيل

غزة ـ **العربي الجديد**

رغم إمعان إسرائيل على مدى أكثر من عام بالإبادة الجماعية والتجويع بحق المدنيين في قطاع غزة، وتبرئتها من قبل داعمتها الولايات المتحدة، لا تزال التقارير الأممية توثق هذه الإبادة، إذ كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أمس الجمعة، أن مستوى دخول المساعدات إلى قطاع غزة متدنٍ، وأن تسليم المساعدات إلى أجزاء من شمالي القطاع المحاصر منذ أكثر من 40 يوماً، أصبح شبه مستحيل.

وبينما يتضاءل احتمال وقف العدوان في الوقت الراهن، للتخفيف على الأقل من معاناة الغزيين، وسط مفاوضات معلقة بشأن وقف إطلاق النار والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، قال عضو المكتب السياسي للحركة، باسم نعيم، لوكالة فرانس برس، أمس، إن «حماس مستعدة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة في حال قدم عرض يقضي بوقف إطلاق النار، على أن تلتزم به دولة الاحتلال». ودعا «الإدارة الأميركية والرئيس الأميركي المنتخب دونالد» ترامب للضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف العدوان والحرب على غزة ولمنطقة وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني». يأتي ذلك بعد نحو أسبوع من إعلان دولة قطر، أن التقارير حول انسحابها من الوساطة بشأن وقف إطلاق النار في غزة «ليست دقيقة»، وأنها أخبرت الأطراف بتعليق جهودها في الوساطة، و«ستستأنف تلك الجهود مع الشركاء عند توافر الجدية اللازمة لإنهاء الحرب الوحشية ومعاناة المدنيين المستمرة». وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، قد أجرى ليل الخميس ـ الجمعة، مشاورات أمنية محدودة بمشاركة عدد من وزراء حكومته، وفق وسائل إعلان إسرائيلية، تناولت، من بين أمور أخرى، موضوع لبنان واستمرار العدوان على غزة. وفي السياق نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، عن مسؤول أمريكي مطّلع على التفاصيل لم تسمّه، قوله، أول من أمس، إن فرصة التوصل إلى صفقة في لبنان أكبر من فرصة التوصل إلى صفقة في قطاع غزة. وقال المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بنس لابركه، أمس، رداً على سؤال خلال مؤتمر صحافي في جنيف بشأن ما إذا كان وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع قد تحسن، إنه «من وجهة نظرنا، فإن جميع المؤشرات التي يمكن النظر فيها في ما يتعلق بالاستجابة الإنسانية تسير في الاتجاه الخاطئ».

وأضاف أن مستوى «دخولها (المساعدات) متدنٍ. الوضوح والمعاناة واليأس والموت والدمار والنزوح عند مستوى مرتفع»، معبّراً عن القلق بشأن شمالي غزة. ويواصل إصدار الاحتلال أوامر الإخلاء للسكان بالتوجه جنوباً مع استمرار توغل القوات الإسرائيلية لأكثر من 40 يوماً في محافظة شمال غزة، وسط حصار المنازل والمستشفيات وتجويع السكان. وقال لابركه: «رأينا وشعرنا بقلق على وجه الخصوص إزاء الوضع في شمالي غزة الذي أصبح الآن تحت الحصار فعلياً، ومن شبه المستحيل إدخال المساعدات إلى هناك. لذا فإن هناك عرقلة للعملية». وأضاف أن «الوضع في ما يتعلق بالعمل الإنساني كما يصفه أحد زملائي، هو أشبه بأنك ترغب في أن تقفز وتفعل شيئاً». غير أنه أضاف: «لكن أرجلنا مكسورة. لذا يُطلب منا القفز بينما أرجلنا مكسورة».

تتعارض هذه التصريحات مع تقييم أميركي خلص إلى أن إسرائيل لا تعرقل حالياً وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. إذ قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيدانت باتيل، قبل أيام قليلة، إن «تقييمنا لم يخلص إلى أنهم (إسرائيل) انتهكوا القانون الأميركي». وبموجب القانون الأميركي، لا تستطيع الحكومة تقديم المساعدة للقوات العسكرية الأجنبية، التي تعتبرها وزارة الخارجية الأميركية مرتكبة لـ«انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان»، وتنتهك القانون الدولي. جاء ذلك بعد انتهاء مهلة 30 يوماً التي أمهلتها واشنطن لتل أبيب، إذ أعطى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن في رسالة بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول حكومة الاحتلال قائمة من 15 خطوة محددة يتعين على إسرائيل اتخاذها في غضون 30 يوماً للتعامل مع الوضع المتدهور في غزة، لتفادي عواقب محتملة للمساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل. فيما ادعى بلينكن، قبل يومين، أن إسرائيل لبت 12 مطلباً منها، ويجب عليها تحقيق باقي المطالب، «إلغاء أوامر الإخلاء للسماح للمهجّرين بالعودة إلى ديارهم» بعد انتهاء عملياتها في مناطق بالقطاع، و«استئناف دخول الشاحنات التجارية». لا الإنسانية فحسب، إلى غزة بالإضافة إلى «تحقيق فترات من وقف القتال للتأكد أن المساعدات تصل إلى المحتاجين».

ينس لايركه: شمالي غزة أصبح الآن تحت الحصار فعليا

قطر: حظر أنشطة أونروا سيؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، قد وجدت في تقرير أول من أمس، أن إسرائيل «مسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» ضد المدنيين في غزة، وأن ما وصفتها بعمليات «التهجير المنظم والعنيف» للفلسطينيين في القطاع «ترقى إلى التطهير العرقي». فيما اعتبرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، والتابعة للأمم المتحدة، في اليوم نفسه، أن ممارسات إسرائيل خلال الحرب المتواصلة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، «تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية»، متهمة الاحتلال بـ«استخدام التجويع أسلوبا من أساليب الحرب».

لكن باتيل، قال للصحافيين في أعقاب التقريرين: «لم نشهد أي نوع من التهجير القسري المحدد»، مدعياً أنه «من المقبول تماماً أن يتم الطلب من المدنيين إخلاء منطقة معينة أثناء القيام بعمليات عسكرية معينة، ثم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم». وزعم بأن التهجير القسري للفلسطينيين «سيكون لدى الأمم المتحدة، أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر المنظمة بنيويورك، أمس، أن قطر «ستواصل دعمها السياسي، والدبلوماسي والمالي للوكالة، التي لا غنى عنها في الاستجابة للحاجات الإنسانية الأساسية الملحة للشعب الفلسطيني الشقيق». وأضاف أن قطر «تشدّد على أن الشعب الفلسطيني الشقيق المحاصر داخل قطاع غزة، ظل يواجه أوضاعاً إنسانية كارثية، وإعاقة إيصال المساعدات اللازمة إلى مناطق سكان القطاع، واستخدام الغذاء والدواء سلاحا ضده، وتحذر من أن حظر أنشطة أونروا سيؤدي إلى نتائج إنسانية وسياسية خطيرة».

في موازاة ذلك قال جهاز الدفاع المدني في غزة، أمس، إن عملياته بمحافظة شمال قطاع غزة معطلة قسراً منذ 24 يوماً، ما ترك آلاف المواطنين دون خدمات إنسانية أو رعاية طبية جراء الإبادة التي ترتكبها إسرائيل. وأوضح في بيان أن الجيش الإسرائيلي هاجم طواقمه شمال القطاع في 24 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، واستولى على مركباتها، وشرد معظم عناصرها إلى مناطق وسط وجنوب القطاع، واختطف 10 منهم. في الأثناء استشهد سبعة أشخاص بقصف استهدف خيمة مهجرين غربي خانيونس، جنوبي القطاع، وهي منطقة يصنفها الجيش الإسرائيلي على أنها منطقة «خدمات إنسانية آمنة»، فيما استشهد ثلاثة آخرون في غارات منفصلة استهدفت منزلاً وتجمعاً لمواطنين شمال شرقي مدينة رفح جنوبي قطاع غزة. أما شمالي القطاع غزة، «فقد استشهد شخص بقصف على منطقة الشيماء شمال بيت لاهيا»، من جهتها أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس «ارتفاع حصيلة الشهداء الفلسطينيين إلى 43,764 شخصاً منذ بدء الحرب، مضيفة أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب ثلاث مجازر ضد عائلات في قطاع غزة، وصل إثرها للمستشفيات 28 شهيداً و120 مصاباً خلال الـ24 ساعة الماضية». على صعيد آخر زعم الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس، أن «طائرات سلاح الجو بتوجيه استخباري من جهاز الأمن العام (الشاباك) قضت على لقمان عبد السلام خليل عنبر مسؤول الإسناد بالنار التابع للواء مدينة غزة في حركة الجهاد الإسلامي»، مدعياً أن عنبر «كان مسؤولاً عن منظومة إطلاق القذائف الصاروخية من أنشطة أونروا سيؤدي إلى نتائج إنسانية وسياسية خطيرة».

غزيون بين الأبنية المدمرة في خانيونس أمس (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

رصد

مغرم «من النظرة الأولى» بإسرائيل

سفير ترامب لا يعترف بالضفة

قال مرشح دونالد ترامب لمنصب السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، مجدداً بارائه المعروفة سابقاً لجهة تأييده للاستيطان الإسرائيلي ومعارضته لـ«إقامة دولة فلسطينية» وعدم اعترافه بالضفة الغربية، بقوله أمس الجمعة، إنه لا يوجد شيء اسمه الضفة الغربية، ولا يوجد احتلال فيها، مكرراً معارضته لحل الدولتين، فيما كانت وزارة الخارجية الفلسطينية، تتحدث عن تقسيم الاحتلال للضفة الغربية «مكانياً وزمانياً» بمئات الحواجز العسكرية في «ضم معلن» للأراضي الفلسطينية.

وقال هاكابي، حاكم أركنساس السابق، ومقدم البرامج الذي أعرب سابقاً عن «حب من النظرة الأولى» لدولة الاحتلال التي زارها عدة مرات: «لم أكن على استعداد قط لاستخدام مصطلح الضفة الغربية، لا يوجد شيء من هذا القبيل، أنا أتحدث عن يهودا والسامرة (التسمية الإسرائيلية للضفة)». وأضاف في مقابلة مع القناة 7 الإسرائيلية: «أقول للناس إنه لا يوجد احتلال»، متفاخراً بأن «الكثير من المصطلحات التي قد تستخدمها وسائل الإعلام حتى الأشخاص الذين يعارضون إسرائيل لا استخدمها، لأنني أريد استخدام مصطلحات تعود إلى زمن سحيق، مثل الأرض الموعودة، ويهودا والسامرة». وزعم أن «هذه مصطلحات توراتية، وهي مهمة بالنسبة لي، ولهذا سأستمر في اتباعها ما لم يتم توجيهي بخلاف ذلك، لكنني لا أعتقد أن هذا سيحدث». وفي تعليقه على تصريح وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، الأسبوع الماضي، بأن عام 2025 سيكون «عام السيادة» (ضم الضفة)، قال هاكابي إن «هذا قرار تتخذه إسرائيل، وليس قراراً تفرضه أميركا عليها». وأضاف: «تذكروا أنه خلال السنوات الأربع التي قضاها ترامب رئيساً (2017-2021)، لم يكن هناك رئيس أكثر تأييداً لإسرائيل في التاريخ منه»، مشيراً إلى «الاعتراف بالقدس عاصمة، إلى نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بمرتفعات الجولان بما هي ممتلكات شرعية لدولة إسرائيل، وأيضاً عدم محاولة دفع حل الدولتين، لأنه غير عملي وغير قابل للتنفيذ». وقال: «لا أعتقد أن حل الدولتين شرعي، هذا موقف احتفظت به لسنوات، وهو موقف يتفق معه ترامب وأتوقع استمراره»، مدعياً أن دور السفير في إسرائيل هو وسيلة لخدمة بلاده ورئيسه «لكنها أيضاً وسيلة بالنسبة لي لأكون قادراً على خدمة وسيلة بالنسبة لي لأكون قادراً على خدمة العلاقة مهمة للغاية بالنسبة لي، وهي العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل». يأتي ذلك غداة إعلان وزيرة الاستيطان الإسرائيلية أوريت ستروك، أول من أمس، أنها تستمد التشجيع لدفع ضم الضفة من فريق الإدارة الأميركية المقبلة، مشيرة خصوصاً إلى «وزير الخارجية (ماركو روبيو)، والسفير (هاكابي)، ووزير الدفاع (بيت هيغسيث)». في غضون ذلك قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، إن السلطات الإسرائيلية تقسم الضفة الغربية المحتلة «مكانياً وزمانياً» بمئات الحواجز العسكرية في «ضم معلن» للأراضي الفلسطينية و«تقويض لحل الدولتين». وأضافت أن تلك الحواجز أشبه ما تكون «بنظام فصل وتمييز عنصري، بحوّل الضفة المحتلة إلى كانتونات، ولعل أخطر ما يفرضه الاحتلال هو فتح تلك البوابات في ساعات محددة فقط مع وجود حاجز عسكري يعيق حركة المواطنين». وفي بيان منفصل، رحبت الخارجية الفلسطينية أمس، «باعتماد اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة قرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وفي دولته»، باعتباره حقا غير قابل للتصرف، ولا يخضع لأي شرط، وغير قابل للتفاوض». وكانت اللجنة الأممية المختصة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، قد أرسلت مشروع القرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أول من أمس، وأيدته 170 دولة عضوا في الأمم المتحدة، وأعترضت عليه ست دول من بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما امتنعت تسع عن التصويت. وشدد القرار على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، مشيراً إلى أن لجميع الدول الحق في العيش بسلام في المنطقة، ودعا جميع الدول ومنظمات الأمم المتحدة إلى دعم الشعب الفلسطيني في نيل حقه في تقرير المصير. يُذكر أن هذه القرارات تصدر بشكل سنوي عن الجمعية العامة، وهي غير ملزمة.

عبّر هاكابي عن أمله بخدمة العلاقة بين أميركا وإسرائيل

خشية من إقامة جدار فاصل لعزل قرى وأراضٍ عن طوباس

في موازاة ذلك شرع جيش الاحتلال بتجريف أراضي قريتي بردلا وكردلا في الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس شمال شرق الضفة الغربية المحتلة، وسط خشية من إقامة جدار فاصل لعزل القريتين ومئات الآف الدونمات عن طوباس ومناطق الضفة. وأوضح الناشط أيمن غريب، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عمليات التجريف بدأت منذ أيام، فيما أبلغ جيش الاحتلال والإدارة المدنية التابعة له، الأهالي هناك شفوياً بنيته إقامة جدار، سيمتد على أراضي بيسان داخل الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948) وينتهي عند شارع 90 الاستيطاني الذي يقع جنوب قريتي بردلا وكردلا شرق طوباس. وشدّد على أن «ذلك من شأنه أن يجعل الأهالي محاصرين»، مشيراً إلى أن «إقامة هذا الجدار ستؤدي إلى إغلاق مئات الآلاف من الدونمات الممتدة من طوباس إلى الأغوار الشمالية، ما يعتبر خطوة عملية نحو ضم هذه الأراضي إلى إسرائيل».

(العربي الجديد، الأناضول)

ترامب وهاكابي في بنسلفانيا، أكتوبر الماضي (Getty)

قصف إسرائيلي على دمشق

شنت طائرات حربية إسرائيلية هجوماً، أمس الجمعة، على دمشق بالقرب من مطار المزة العسكري. وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إن القصف الإسرائيلي استهدف تجمع مساكن الزهريات وهي مساكن عسكرية بالقرب من مسجد الأكرم في حي المزة الدمشقي آخر المتحلق الجنوبي، تزامناً مع انطلاق الدفاعات الجوية التابعة لقوات النظام في مطار المزة للتصدي للهجوم الإسرائيلي. وأوضح أنه عقب الغارة توجهت سيارات الإطفاء والإسعاف للموقع المستهدف، وسط معلومات عن وجود خسائر بشرية، فيما طوقت الأجهزة الأمنية وقوات النظام الموقع المستهدف بالكامل.

(العربي الجديد)

مسيرة داعمة لغزة في عمّان

نظمت مسيرة حاشدة بعد صلاة ظهر أمس الجمعة، من أمام المسجد الحسيني وسط العاصمة الأردنية عمّان بدعوة من الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن وأحزاب سياسية، تحت شعار «حق العودة مقدس - لا لإلغاء أونروا». وحمل المشاركون شعارات: «أغيثوا أهل غزة ولا تخذلوهم»، «حق العودة مقدس - لا لإلغاء أونروا»، وهتفوا «وضل صوتك لأميركا»، والشرعية الدولية، أميركا هيّ هيّ، أميركا رأس الحية». وندد المشاركون بدعم الولايات المتحدة لدولة الاحتلال، في حصارها لقطاع غزة ومحاولاتها تهجير الشعب الفلسطيني وإبادته، ومحاولات إلغاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، مستهجنين المحاولات المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية، ولفتوا إلى أن استهداف «أونروا» يعتبر أحد أبرز معالم تلك المحاولات، وهي ترمي إلى إلغاء حق العودة. وطالب المشاركون الحكومة الأردنية بوقف كلّ أشكال التطبيع والعلاقات مع دولة الاحتلال، مشددين على ضرورة إلغاء اتفاقية وادي عربة، وإلغاء اتفاقية الغاز...

كما دعا المشاركون أصحاب القرار في الأردن لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها تمتين الجبهة الداخلية، والتوقف عن اعتقال الناشطين، والإفراج عن كافة معتقلي الرأي على خلفية ما يشهده قطاع غزة.

(العربي الجديد)

تقرير

تحشيدات للحوثيين في الحُديدة تحسباً لمعركة محتملة

تعز ـ **فخر العزب**

تتزايد المؤشرات إلى احتمال استئناف العمليات العسكرية في اليمن، عقب توقفها وفق الهدنة المعلنة بين جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً برعاية أممية منذ إبريل/نيسان 2022، وذلك بهدف السيطرة على محافظة الحُديدة الساحلية، غربي اليمن، والمطلة على البحر الأحمر. وذكر شهود عيان لـ«العربي الجديد»، أن «جماعة الحوثيين استحدثت متاريس وتحصينات ترابية، وحفرت أنفاقاً، وزرعت ألغاماً في مدينة الحُديدة وفي عدد من مديريات المحافظة، أبرزها الجراحي والتحيتا وجبل رأس والدريهمي». من جهتها قالت السلطة المحلية في محافظة الحُديدة التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، في بيان الأربعاء (13 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي)، إن «مليشيات الحوثي أجبرت خلال اليومين الماضيين سكان خمس قرى جنوب مديرية الجراحي، تضم 350 أسرة، أي نحو 1750 نسمة، على إخلاء منازلهم تحت تهديد السلاح، للشروع في الاستحداث وحفر أنفاق وبناء تحصينات عسكرية في تلك المناطق السكنية». بالمقابل كانت جماعة الحوثيين في إطار استعداداتها العسكرية قد أجّرت، نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مناورة عسكرية تكتيكية في الساحل الغربي اليمني تحت اسم «لبيسوعوا وجوهكم» نفّذتها القوات البحرية والبرية التابعة للجماعة. وتسيطر جماعة الحوثيين على محافظة الحُديدة التي تعد من أهم المحافظات الواقعة تحت سيطرة الجماعة، نتيجة الأهمية الاقتصادية والعسكرية لها، إذ تضم ثلاثة موانئ رئيسية هي ميناء الحُديدة وراس عيسى والصليف، كما تضم مطاراً دولياً، وعدداً من المعسكرات، أبرزها معسكر الدفاع الساحلي. وتتوزع محافظة الحُديدة من 26 مديرية، تسيطر الجماعة على 24 مديرية منها، بينما تسيطر القوات التابعة لعضو مجلس القيادة الرئاسي العميد طارق صالح، على مديريتي حيس والخوخة جنوبي المحافظة. وتتخذ ما تسمى بـ«المقاومة الوطنية» بقيادة طارق صالح من الساحل الغربي مسرحاً لعملياتها. وكانت القوات الحكومية قد نجحت العام 2017 في تحرير الساحل الغربي من المخا جنوباً وحتى شارع الخمسين والمطار و«كيلو 16» على أطراف مدينة الحُديدة شمالاً. وكانت على بعد بضعة كيلومترات من السيطرة على ميناء الحُديدة الاستراتيجي، غير أن مجلس الأمن مارس ضغوطاً على القوات الحكومية والتحالف العربي لإيقاف المعارك تحت مبرر التخوّف من كارثة إنسانية في حال السيطرة على الميناء، ودخلت الأطراف اليمنية في مفاوضات في السويد التي أفضت إلى توقيع اتفاق استوكهولم في ديسمبر/كانون الأول 2018، والذي يشمل إيقاف العمليات العسكرية، وتنفيذ انسحابات وإعادة انتشار لقوات الطرفين، غير أن معظم بنود الاتفاق لم تطبق باستثناء وقف العمليات القتالية. وعاد الحديث عن الخيار العسكري البري عقب فشل الولايات المتحدة وبريطانيا بإيقاف هجمات الحوثيين. وتشنّ أميركا، منذ 12 يناير/ كانون الثاني الماضي، غارات جوية في إطار عملية عسكرية أطلق عليها «رامي بوسيدن»، تستهدف مواقع عسكرية تابعة للحوثيين في مناطق تسيطر عليها الجماعة. غير أن هذه الغارات لم تنجح في تحييد القدرات الصاروخية للجماعة التي تستمر في تنفيذ هجماتها بالصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق على السفن المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والمحيط الهادئ، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، في سياق ما تقول الجماعة إنها معركة «الفتح الموعود والجهاد المقدس».

وفي هذا الصدد يقول القيادي في جماعة الحوثيين، العقيد مجيب شمسان، لـ«العربي الجديد»، «نحن لا نأبه بما يحاول أن يقوله (الجانب) الأميركي، فإذا أراد التصعيد في الساحل فقواتنا المسلحة وشعبنا جاهز للمواجهة مهما كانت التبعات». ومن ناحية أخرى يقول شمسان إن «مصالح الأميركي والبريطاني وقواعدهما في المنطقة ستصبح أهدافاً عسكرية للقوات المسلحة اليمنية (التابعة للحوثيين)، ناهيك عن إمدادات الطاقة، وما يمكن أن يتسبب به تصعيد الأميركي من نسف لأسواق الطاقة، وارتفاع أسعارها إلى أعلى المستويات». ويشدّد على أن «صنعاء لديها الكثير من أوراق القوة، والكثير من المفاجآت التي قد تكشف عنها الأحداث».

مجيب شمسان: الكثير من المفاجآت قد تكشف عنها الأحداث

بالمقابل يقول المحلل العسكري المقدم أحمد المليكي، لـ«العربي الجديد»، إن السيناريو المتوقع في حال شن معركة لتحرير الحُديدة أن «يتم إسناد المهمة إلى القوات المشتركة التابعة للعميد طارق صالح الموجود في الساحل الغربي بدعم أميركي إماراتي بالدرجة الأولى، مع استبعاد دخول السعودية نتيجة حرصها على التهدئة مع الحوثيين بسبب اهتمامها بالشأن الداخلي المتعلق برؤية 2030، ونتائج المشاورات السابقة مع الجماعة، وكذا تقاربها الأخير مع إيران». ويتوقع المليكي «أن تكون أهداف العملية العسكرية في حال اتخاذ القرار بشأنها، عملية محدودة ودقيقة تهدف للسيطرة على ميناء ومطار الحُديدة والمعسكرات داخل المدينة».

مقاتل موالٍ للحكومة في الحُديدة، 21 يونيو 2018 (صالح الصيادي/فرانس برس)

الحدث

توسعة محور نتساريم... تخطيط إسرائيلي للبقاء

يعمل جيش الاحتلال الإسرائيلي على توسعة محور نتساريم الفاصل بين شطري قطاع غزة، وذلك بقرار من المستوى السياسي، لتأكيد البقاء في القطاع

يوسف أبو وطفة

منذ بداية العدوان الإسرائيلي البرّي على قطاع غزة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عمل الاحتلال الإسرائيلي على فصل القطاع إلى قسمين، من خلال احتلال محور الشهداء، أو ما يعرف إسرائيلياً بمحور نتساريم وسط غزة، بهدف عزل محافظتي غزة والشمال عن محافظتي الوسطى والجنوبية. وخلال أكثر من عام، عمد الاحتلال إلى توسعة هذا المحور بناء على تطورات العملية البرّية. فمن بضع مئات الأمتار، وصلت التوسعة أخيراً إلى ثمانية كيلومترات طولاً في عرض سبعة كيلومترات، توجد فيها قواعد عسكرية لجيش الاحتلال وخطوط إمداد عسكري، ما أسهم في فصل القطاع عن بعضه بعضاً. وعبر عمليات التوسعة التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال من بداية محور نتساريم شرقاً وحتى شاطئ البحر غرباً، فخخت القوات الإسرائيلية مئات المنازل وفجرتها ومحتها عن الخريطة بشكل كامل.

أنشأ الاحتلال في محور نتساريم منظومات اتصالات وتجسس ونقاط رقابة موسعة، إضافة إلى نقاط عسكرية شاسعة، في وقت يعمل فيه على توسعة هذا المحور بين فترة وأخرى بناء على الظروف العملياتية وحالة الميدان، والاستبدال مع الآذرع العسكرية للمقاومة التي تواصل عملها دون خطوط إمداد، ووسط نقص شديد في الإمكانات بفعل حالة الاستنزاف الميداني التي تشهدها الحرب جراء استمرارها لفترة طويلة. وعلى الرغم من عمليات القصف اليومي التي تعلن عنها الآذرع العسكرية للمقاومة الفلسطينية للمحور وبعض العمليات الميدانية، إلا أن قوات الاحتلال واصلت توسعة المحور وتعزيزه بالتجهيزات اللوجستية والعسكرية وتأمين الجنود في داخله، للإبقاء عليه ورقة سياسية وعسكرية تخدم الأهداف الإسرائيلية مستقبلاً. وسط كل ذلك، يخشى الفلسطينيون من أن تكون عمليات التوسعة الحاصلة تستهدف ضمان البقاء الإسرائيلي في القطاع لأطول فترة زمنية، والتحول نحو احتلال أجزاء من القطاع، بحيث تتحول هذه النقاط لمحاور انطلاق للجيش لتنفيذ عمليات عسكرية ضد مجموعات الفلسطينيين. ويستند السلوك الإسرائيلي إلى سياسة فرض الأمر الواقع واستغلالها لاحقاً في عمليات التفاوض التي لم تسفر عن شيء على مدار عام كامل. ويرى الخبير العسكري والأمني، أسامة خالد، أن عمليات توسعة محور نتساريم على الصعيد العسكري تنبع من نيات الجيش الإسرائيلي في مزيد من التأمين لطرفيه من الحافة الشمالية والجنوبية من خطر النيران القوسية، خصوصاً قذائف الهاون والمقذوفات الصاروخية القصيرة. ويبيّن أن التوسعة هي سلسلة من إجراءات مستمرة من جيش الاحتلال، تساهم في تحقيق أهداف كبرى أعلنها، وهي خلق واقع أمني وسياسي جديد وسيطرة أمنية وعسكرية دائمة تضمن حرية العمل العسكري في مناطق القطاع المختلفة. وبالتالي فإن فرضية بقاء قوات الاحتلال في هذا المحور، برأيه، عالية، خصوصاً مع حجم التجهيزات الهندسية واللوجستية القائمة على أرضه، والسلوك الميداني فيه وحوله، وربطه مع التصريحات السياسية لقادة الاحتلال وتعثر مسار المفاوضات. من جهته، يعتقد مدير مركز عروبة للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، أحمد الطناني، أن الاحتلال يهدف بدرجة أساسية إلى تحقيق أوسع عمق تأميني لمحور نتساريم، كونه يقع في منطقة بينية بين أكثر من كتيبة من كتائب المقاومة، خصوصاً كتيبتي تل الهوى والزيتون (شمالاً)، وكتيبتي النصيرات والبريج (جنوباً)، ما يعني أن التمركز العسكري في محور نتساريم سيكون عرضة لهجمات مقاتلي المقاومة من مختلف الاتجاهات، كما ستكون عرضة لنيران المدفعية وقذائف الهاون من المناطق المذكورة.

أنشأ الاحتلال في محور نتساريم مظومات اتصالات وتجسس

ويقول الطناني لـ«العربي الجديد»، إن «موقف جيش الاحتلال الدافع للانسحاب من المحور، هو اعتبار الوجود فيه لا يحقق أي هدف عملياتي حقيقي، بعد أن أفشل أهالي شمال قطاع غزة الهدف الأول للعمليات العسكرية، وهو إفراغ شمال قطاع غزة من سكانه، وبالتالي وجود الحاجز أو الوجود الاحتلالي في المحور الذي كان يفترض أن يُشكل الحاجز الفاصل ما بين الكتلة السكانية والمناطق العازلة التي كان يُفترض أن تكون عرضة لمخططات احتلالية بعيدة المدى». وينبّه الطناني كذلك إلى أن جيش الاحتلال «يعمل وفقاً لمحددات المستوى السياسي الذي يرفض الانسحاب من محور نتساريم، وبالتالي مطلوب من الجيش الالتزام بالمحددات التي يرسمها المستوى السياسي، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لإكمال العمل وتهيئة الواقع العملياتي بما يتناسب مع استمرار بقاء الجيش، وهو جهد تحول من الدور الهجومي المفترض للمحور الذي يحتوي على رؤوس الجسور لتحرك القوات بعمليات «جزّ العشب» في ملاحقة خلايا المقاومة، إلى جهد دفاعي مستمر لتأمين القوات، ويقع في صلبه استمرار عمليات التوسعة».

وزير الدفاع العراقي يتفقد الحدود مع سورية

أجرى وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي، زيارة مفاجئة للحدود الدولية مع سورية تفقد خلالها عمليات انتشار قوات الجيش والإجراءات المتخذة أخيراً على طول الشريط الحدودي بين البلدين، أبرزها عملية بناء سور خرساني يمتد لأكثر من 100 كيلومتر وعلى ارتفاع ثلاثة أمتار يفصل بين أراضي البلدين. ووفقاً لبيان صدر عن وزارة الدفاع العراقية، فإن العباسي وصل مساء أول من أمس الخميس، إلى الحدود العراقية السورية للاطلاع على عمل القوات الأمنية الممسكة بالشريط الحدودي الدولي مع سورية. وأكد الوزير العراقي دعم القوات المنتشرة على الحدود بالتجهيزات والمستلزمات التي تساعدهم على أداء مهامهم وواجباتهم، كما تفقد العباسي المعبر الدولي الرسمي بين العراق وسورية والذي يشهد دخولاً مستمراً للمواطنين اللبنانيين الوافدين إلى العراق.

(العربي الجديد)

الحدث

تكشفت بنود مسوّدة اتفاق أميركية لوقف النار بين إسرائيل وحزب الله التي تحدث رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري عن وجود بند غير مقبول لبنانياً فيها، يتضمن تأليف لجنة إشراف على تنفيذ القرار 1701. وفي حين نفى بري تضمن المقترح الأميركي لوقف النار حرية حركة لجيش الاحتلال في لبنان، فإن أحد البنود في المسوّدة يتضمن أن التزامات إسرائيل ولبنان «لا تمنعهما من حق الدفاع عن نفسيهما». وقد دعم علي لاريجاني، كبير مستشاري المرشد الإيراني، أي قرار تتخذه الحكومة اللبنانية أو حزب الله

مسوّدة اتفاق أميركية
طهران تدعم لبنان في «أي قرار يتخذه»

بيروت ـ **ريتا الجمال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

على وقع التصعيد الإسرائيلي الجوي والبري في لبنان، تلقت بيروت مسودة اتفاق أميركية لوقف النار، تضمنت بنداً يتيح للطرفين اللبناني الرسمي والإسرائيلي حق «الدفاع عن النفس»، فيما برز إعلان كبير مستشاري المرشد الإيراني علي لاريجاني، من بيروت، «موافقة إيران على أي قرار تأخذه المقاومة والحكومة اللبنانية». ونفى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أن يكون المقترح الأميركي يتضمن أي نوع من حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في لبنان، جازماً بأن الأميركيين وغيرهم يعرفون أنه أمر غير مقبول ولا يمكن حتى النقاش فيه بالمبدأ، وأنه لا يمكن أن نقبل بأي مس بسيادتنا. كما نفى أن يكون المقترح متضمناً نشر قوات أطلسية أو غيرها في لبنان. وكشف بري، في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط أمس الجمعة، أن المقترح يتضمن نصاً «غير مقبول لبنانياً»، وهو مسألة تأليف لجنة إشراف على تنفيذ القرار 1701، تضم عدداً من الدول الغربية. وقال: «هناك نقاش دائر الآن حول الآلية البديلة المقترحة، ونحن لن نسير فيها، فهناك آلية واضحة موجودة لا مانع من تفعيلها»، في إشارة منه إلى اليونيفيل، معتبراً، في المقابل، أن «الشغل ماشي والجو إيجابي والعبرة بالخواتيم». وكان بري تسلم، أول من أمس الخميس، من السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار، والذي يتضمّن الآلية لحصول ذلك، والتي تنطلق من القرار 1701، على أن تتم دراسته والردّ عليه، وفق ما أكده أكثر من مصدر رسمي في لبنان لـ«العربي الجديد». وفي الإطار، قال مصدر دبلوماسي في السفارة الأميركية في بيروت، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الولايات المتحدة تبذل جهوداً كبيرة للتوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن، خصوصاً في ظلّ التصعيد الخطير والمُقلق الحاصل في الأيام الماضية، وهي تريد وضع حد لهذا الصراع». ولفت إلى أنّ «مقترح اتفاق وقف إطلاق النار يرتكز على القرار رقم 1701، وفيه صيغة متوازنة وتوافقية من شأنها أن ترضي جميع الأطراف، ونأمل أن نصل إلى اتفاق قريباً».

وتنتظر دولة الاحتلال الإسرائيلي رد لبنان على مقترح التسوية الذي قدمته الولايات المتحدة، وتتوقع الحصول عليه خلال أيام، فيما تتمسك بمطلب «حرية العمل والحركة» في الأجواء والأراضي اللبنانية، في حال حدوث ما قد تعتبره انتهاكات. وفي السياق، نقلت إذاعة كان ريشت بيت العبرية، التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، عن دبلوماسيين غربيين لم تسمّهم، قولهم إن الموقف الإيراني «له ثقل كبير بشأن ما سيقرره حزب الله»، وبشأن المقترح الأميركي حول الحرب. وبحسب تقديرات مصادر الإذاعة العبرية، أمس الجمعة، فإن إيران «ستعطي الضوء الأخضر للتقدّم نحو التسوية، لكنها لن تسمح ببيع حزب الله بثمن بخس»، وفق تعبيرها. وسبق أن نشرت وسائل إعلام إسرائيلية، منها «كان»، ما قالت إنها بنود مسودة الاتفاق المقترح بين تل أبيب وبيروت. وتتضمن بنود الاتفاق بحسب ما نشر النقاط التالية: هذه الالتزامات لا تمنع إسرائيل ولبنان من حق الدفاع عن نفسيهما إذا لزم الأمر، وباستثناء قوات اليونيفيل، سيكون الجيش اللبناني الرسمي هو القوة المسلّحة الوحيدة على الخط (أ) في جنوب لبنان (من دون تحديد ما إذا كان المقصود الخط الأزرق الذي هو عبارة عن خط ترسيم وهمي حددته الأمم المتحدة عام 2000 بغرض التحقق من انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان)، وبموجب القرار 1701، ولمنع إعادة بناء وتسليح الجماعات المسلحة غير الرسمية في لبنان، فإن أي عملية بيع أسلحة للبنان أو إنتاجها داخله، سوف تكون تحت إشراف الحكومة اللبنانية. كما تتضمن البنود منح الحكومة اللبنانية الصلاحيات اللازمة لقوى الأمن اللبنانية لتنفيذ القرار، والإشراف على إدخال الأسلحة عبر الحدود اللبنانية، والإشراف على المنشآت غير المعترف بها من قبل الحكومة والتي تنتج الأسلحة، وتفكيكها، وتفكيك أي بنية تحتية مسلحة لا تلبي الالتزامات الواردة في الاتفاق وتقع تحت الخط «أ»، وسيتعين على إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان خلال سبعة أيام، وسيحل محلها الجيش اللبناني، وستشرف على الانسحاب الولايات المتحدة ودولة أخرى. وتشير البنود إلى أنه في موعد أقصاه يتم تحديده، سينشر الجيش اللبناني قواته على طول الحدود والمعابر، وفي غضون 60 يوماً من توقيع الاتفاق، سيتعين على لبنان نزع سلاح أي مجموعة عسكرية غير رسمية في جنوب لبنان. وفي الموقف الإيراني، قال لاريجاني، الذي التقى رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وبري، إنه حمل رسالة من المرشد الإيراني علي خامنئي إلى بري. وشدد على أنّ «الهدف الأساس والرئيس لزيارتنا كي نقول بملء فمنا إننا سنقف إلى جانب جمهورية لبنان حكومةً وشعباً وفي كل الظروف، ونتمنى حلحلة كل هذه المشكلات والمصاعب التي يعيشها لبنان وحكومته بأسرع وقت ممكن»، مؤكداً أنّ «أي قرار تتخذه المقاومة أو أي قرار تتخذه الحكومة نحن نوافق عليه وندعمه». وحول ما إذا كانت زيارته لنسف المقترح الأميركي الأخير، قال لاريجاني: «نحن لا نسعى وراء نسف أي اتفاق، بل نحن نريد حل المشكلة وفي كل الظروف نحن واقفون إلى جانب لبنان، أما الذي ينسف الأوضاع فهو (رئيس حكومة الاحتلال) بنيامين نتنياهو وأنصاره وأعوانه وعليكم التمييز بين أصدقائكم وأعدائكم». وحول ما إذا كانت إيران تخلّت عن حزب الله، قال لاريجاني: «أعتقد بأنكم تأخذون هذه المزاحات على محمل الجدّ، ومن يروّج هذا الكلام»، مؤكداً أنّ «حزب الله هو تيار صلب ورشيد، والشعب اللبناني شعب عظيم، وحزب الله نفسه يعرف كيف يتصرّف ونحن مثلما قلنا سندعم المقاومة وفي كل الظروف».

وفي الإطار، أكد ميقاتي، خلال لقائه لاريجاني، أنّ «المطلوب دعم موقف الدولة اللبنانية لجهة تطبيق القرار رقم 1701، ودعم الوحدة الوطنية، وعدم اتخاذ مواقف تولّد حساسيات لدى أي فريق من اللبنانيين وتكون لصالح فريق على حساب الآخر». وشدد على أن «الحكومة اللبنانية تعطي الأولوية لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، والتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتنفيذ القرار 1701 بحذافيره، من دون أي تعديلات أو تفسيرات مغايرة لمضمون القرار ومندرجاته»، مشدداً على أنّ «الاتصالات مستمرة في هذا الإطار بهدف الوصول إلى تفاهم». ونقل المكتب الإعلامي لميقاتي عن لاريجاني قوله إن «إيران تدعم أي قرار تتخذه الحكومة، ولا سيما القرار 1701، كما تدعم انتخاب أي رئيس يتوافق عليه اللبنانيون».

وفي إطار الضغوط الإسرائيلية على لبنان، كثّف طيران الاحتلال من غاراته الجوية، خصوصاً على الضاحية الجنوبية لبيروت، فيما واصل حزب الله استهداف القوات الإسرائيلية المتوغلة في الأراضي اللبنانية والمستوطنات. وشنت الطائرات الإسرائيلية غارات عنيفة على الغبيري، ودمرت مبنى في منطقة الطيونة التي تعتبر الحد الفاصل بين الضاحية وبيروت. كما شن طيران الاحتلال غارات مكثفة على مناطق مختلفة في جنوب لبنان. في المقابل، أعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، استهداف تجمّعات لقوّات الاحتلال عند الأطراف الغربية لبلدة الجبين، وقصفه أربع مرات تجمعاً لقوات الاحتلال عند الأطراف الشرقية لبلدة طلوسة، وآخر في بوابة العمرا عند الأطراف الجنوبية لبلدة الخيام. كما أعلن استهداف تجمع عند الأطراف الجنوبية لبلدة مركبا بصلية صاروخية. وكان أعلن استهداف قاعدة طيرة الكرمل في جنوب حيفا، فيما أعلن الاحتلال، في بيانات، إصابة 3 مستوطنين و7 جنود.

مبنى دمرته طائرات الاحتلال في الضاحية الجنوبية لبيروت أمس (فاضل عيتاني/فرانس برس)

نبيه بري: هناك بند غير مقبول بتأليف لجنة إشراف على تنفيذ الـ1701

لا تتضمن المسودة حرية حركة لإسرائيل ولا نشر قوات أطلسية

لبنان ليس «صندوق بريد»

شدد رئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري (الصورة)، خلال اجتماع مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بحضور مبعوث الرئيس الروسي الخاص للشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوغدانوف في أبوظبي، أمس الجمعة، على «ضرورة وضع حد للعدوان الاسرائيلي الهمجي على لبنان الذي يستهدف المدنيين والمؤسسات الإنسانية والصحية». ورفض الحريري، بحسب بيان لمكتبه، «أي تدخل خارجي بشؤون لبنان الداخلية واستخدامه صندوق بريد».

رصد

الادعاء الفرنسي يستأنف قرار الإفراج عن جورج عبد الله

استأنف مكتب المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب سريعاً أمس قرار محكمة تنفيذ الأحكام بالإفراج المشروط عن المناضل اللبناني جورج إبراهيم عبد الله

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم تكد محكمة تنفيذ الأحكام في فرنسا تعلن أمس الجمعة موافقتها على الطلب الحادي عشر للإفراج المشروط عن المناضل اللبناني جورج إبراهيم عبد الله المسجون منذ 40 عاماً بتهمة التواطؤ في اغتيال دبلوماسيين أجنبيين حتى أعلن الادعاء الفرنسي نيته استئناف الحكم، ما يجعل القرار معلقاً في مشهد تكرر سابقاً. وقال مكتب المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب في بيان إن «محكمة تنفيذ الأحكام، بقرار مؤرخ اليوم (أمس الجمعة)، سمحت بحصول جورج إبراهيم عبد الله على إفراج مشروط ابتداء من السادس من ديسمبر/ كانون الأول المقبل، بشرط مغادرة الأراضي الوطنية وعدم العودة إليها». لكن هذا القرار سيبقى تنفيذه معلقاً بانتظار قبول الاستئناف أو رفضه. وأصبح من الممكن إطلاق سراح جورج عبد الله منذ العام 1999، بموجب القانون الفرنسي، لكن طلبات الإفراج المشروط التي تقدم بها رُفضت، باستثناء طلب واحد حين وافق القضاء في 2013 على طلب إفراج شرط أن يكرس بمرسوم طرد الأمر الذي لم يصدره وزير الداخلية الفرنسي يومها مانويل فالس. وأوضح محامي عبد الله، جان لوي شالانسيه لوكالة فرانس برس أن قرار المحكمة أمس ليس مشروطاً باتخاذ مثل هذا القرار من قبل الحكومة، مرحباً «بانتصار قضائي وسياسي». من جهته قال روبير عبد الله، شقيق جورج عبد الله، لـ«العربي الجديد»: «سبق أن مررنا بالخذلان، إذ خضعت فرنسا للأسف للتدخل الأميركي والصهيوني، إلا أننا نأمل هذه المرّة أن يستعيد القضاء الفرنسي شيئاً من استقلاليته». وتابع «بعد 40 عاماً من الاعتقال، نتريث في وضع أنفسنا أمام الحقيقة الجديدة ونحاول تجنب الدخول بحالات شعورية حتى تتضح الأمور ويبنى على الشيء مقتضاه». واعتقل جورج عبد الله عام 1984، وحكم عليه بالسجن المؤبد بعد إدانته بالتواطؤ في اغتيال الملحق العسكري الأميركي في باريس تشارلز راي وأحد مستشاري السفارة الإسرائيلية يعقوب بارسيمنتوف في باريس في 1982، ومحاولة اغتيال القنصل العام الأميركي روبرت أوم في ستراسبورغ في 1984.

ولطالما أثارت ظروف اعتقال عبد الله وإدانته شكوكاً كثيرة، إذ لم يثبت قط مساهمته في ارتكاب الأعمال التي نُسبت إليه، فيما يخص اغتيال راي أو بارسمينتوف. كما لم يتم إثبات تورّطه في محاولة ستراسبورغ. واعتُقل عبد الله في 1984 وحُوكم سنة 1986، بأربع سنوات سجناً، بتهمة «المشاركة في عصابة إجرامية». وكاد أن يُطلق سراحه حين اختُطف الدبلوماسي الفرنسي جيل سيدني بيرول في لبنان، فأرسلت فرنسا مبعوثاً خاصاً للتفاوض حول إطلاق سراح الدبلوماسي الفرنسي مقابل إطلاق سراح عبد الله وترحيله إلى لبنان. وفي حين وفى مختطفو الدبلوماسي بتعهدهم لكن فرنسا نكثت عهدها، إذ إنه وفي يوم توقيع الاتفاق، قالت الشرطة الفرنسية إنها عثرت على متفجرات في مسكن عبد الله الباريسي. فحُكِمَ سنة 1987 بالمؤبد، وهو ما يعني إمكانية إطلاق سراحه سنة 1999، وهو الأمر الذي لم يتم منذ ذلك الحين.

وفي السياق، أدانت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب في لبنان، في بيان أمس، بشدة قرار النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب في فرنسا باستئناف قرار الإفراج عن عبد الله، «ما يشكل عائقاً أمام تطبيق العدالة وانتهاكاً للحقوق الأساسية للمعتقل». ودعت «الحكومة اللبنانية إلى التحرك الفوري والقيام بواجبها الوطني تجاه أحد مواطنيها، بما في ذلك تقديم كافة التسهيلات الدبلوماسية واللوجستية التي تضمن مغادرة جورج إبراهيم عبد الله الأراضي الفرنسية فور الإفراج عنه وعودته الآمنة إلى وطنه». واستعرضت الهيئة ما مرّت به قضية جورج عبد الله في المحاكمة الفرنسية، مشيرة إلى أنه «اعتقل في فرنسا عام 1984، وحوكم مرتين وصدر الحكم المؤبد بحقه عام 1987، بلا أدلة جرمية، وبتلاعب مفضوح من أجهزة الأمن الفرنسية ورجال القضاء». ولفتت إلى أن «تلاعب الدولة الفرنسية وتعمدها تركيب ملف ومحاكمة جورج عبد الله يعد أمراً معروفاً وعلنياً يصرح به أبرز المشاركين والمعنيين بهذا التلفيق. وبينهم ألين مارسو، النائب العام الفرنسي المشرف على الجهاز القضائي المركزي في مكافحة الإرهاب في الثمانينيات، وإيف بونيه، المدير السابق لجهاز (المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني) دي إس تيه الفرنسي».

وأشارت إلى أن جورج عبد الله استوفى «الإفراج المشروط منذ العام 1999 ما دفع السلطات القضائية الفرنسية إلى فتح ملفه 11 مرة متتالية في السنوات الماضية أبرزها في العام 2003، حين اتخذت «محكمة الإفراج المشروط»، في مقاطعة بو الفرنسية، قراراً بإطلاق سراحه، ولكن النيابة العامة الفرنسية تقدمت باستئناف ونجحت في تعطيل الإفراج». وأوضحت أن «عبد الله تقدم في يناير/ كانون الثاني 2012 بطلب ثامن للإفراج عنه. وفي 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 وافقت محكمة تطبيق الأحكام في باريس على طلب للإفراج عن عبد الله مع الطلب من وزارة الداخلية الفرنسية طرده من الأراضي الفرنسية في مهلة أقصاها 14 يناير/كانون الثاني 2013. وتم تعليق هذا الحكم بعد استئناف تقدمت به وزارة العدل الفرنسية. وفي 10 يناير 2013 قررت المحكمة رفض طلب الاستئناف وأصرت على قرارها بالإفراج عن عبد الله شرط ترحيله من الأراضي الفرنسية وحددت 14 يناير موعداً نهائياً للترحيل، لكن وزير الداخلية آنذاك مانويل فالس رفض التوقيع على قرار الترحيل ما دفع النيابة العامة الفرنسية إلى التقدم بطعن جديد شكل علامة فارقة في أصول المحاكمات الفرنسية، وأجلت محكمة تنفيذ الأحكام النظر في هذه القضية في 28 يناير وحددت 28 فبراير/شباط 2013 موعداً جديداً للنظر في هذه القضية، لكن محكمة التمييز العليا أصدرت في 4 إبريل/نيسان 2013 قراراً غير قابل للطعن، قضت بموجبه بتعطيل أحكام الإفراج المشروط عن عبد الله».

من تحرك للمطالبة بالإفراج عن عبد الله أمام سجن لامنيزان الفرنسي، أكتوبر 2024 (فالانتين شابيوس/فرانس برس)

أصبح من الممكن إطلاق سراح جورج عبد الله منذ 1999

تقرير

تحييد خطوط إمداد حزب الله

تشير الضربات الإسرائيلية على القصير السورية والحدودية مع لبنان إلى مضي الاحتلال بخطة قطع طرق إمداد حزب الله من سورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

يبدو أن إسرائيل تحاول عزل منطقة القصير السورية، الحدودية مع لبنان، من خلال ضرب الجسور والطرق المؤدية إليها، بهدف تشديد الخناق على مجموعات حزب الله اللبناني، التي تتخذ من المنطقة مقراً لها منذ انتزاع السيطرة عليها من المعارضة في العام 2013. وجدد الطيران الحربي الإسرائيلي، أول من أمس الخميس، غاراته داخل الأراضي السورية، مستهدفاً جسرين في منطقة القصير بريف محافظة حمص الجنوبي، وهما جسر الموح، ويقع غربي مدينة القصير بالقرب من قرية الموح، والجسر العالي.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أول من أمس، أن الطيران الحربي الإسرائيلي استهدف جسر الموح والجسر العالي بريف القصير لليوم الثاني على التوالي بعد تدميرهما جزئياً، دون ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية. كما كانت وسائل إعلام مقربة من النظام السوري قد تحدثت، قبل أيام قليلة، عن إصابة 11 شخصاً في حصيلة أولية للغارات الإسرائيلية على القصير، وذلك عقب تدمير جسور القصير وتل مندو والجوبانية «بهدف منع المساعدات الغذائية وقوافل المحروقات من العبور إلى لبنان».

أما إسرائيل فقد قالت إنها تهدف من خلال هذه الضربات للضغط على حزب الله، وفق المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، دانيال هاغاري، الذي أضاف لوكالة رويترز، أول من أمس، أن «إسرائيل ستهاجم أي محاولة لتهريب الأسلحة إلى حزب الله اللبناني من سورية»، و«نحدد صواريخ وأسلحة أخرى مصنعة في سورية يطلقها حزب الله على أراضٍ إسرائيلية». وتابع: «سنهاجم كل محاولة لتهريب أسلحة من سورية إلى حزب الله. وسنهاجم كل بنية تحتية نرصدها في سورية بغرض إنتاج أسلحة لحزب الله». علمت «العربي الجديد» من مصادرها في المنطقة، أن إسرائيل استهدفت في الأيام الماضية، حاجز الضبعة وجسر الدف ومنطقة الطريق الترابي الواصل إلى شنشار قرب فوج الصواريخ. وأوضحت المصادر أن شخصاً واحداً على الأقل قُتل وهو عنصر في الفرقة الرابعة التابعة للنظام السوري، وينحدر من بلدة الدبابية بريف القصير، بالإضافة إلى إصابة 15 عنصراً جميعهم من الفرقة الرابعة. وأضافت أن الغارات الإسرائيلية استهدفت أيضاً جسر القصير وجسر الدف وجسر شنشار وجسر العدرا (العاصي) في ربلة وجسر عرجون وجسر بيت خضر وجسر الجوبانية، وحاجز وجه الحجر بالقرب من حاجز جسر الجوبانية، وحاجز الخشب غربي حاجز المشتل، وجميعها في ريف مدينة القصير بالقرب من الحدود السورية - اللبنانية، وسط سورية. تقع مدينة القصير في الريف الغربي لمحافظة حمص وسط سورية، على الحدود مع لبنان، ويتبع لها أكثر من 80 قرية، فيما ترتبط مع لبنان من جهة البقاع بمنفذ جوسية الحدودي، الذي تعرّض لقصف إسرائيلي متكرر أخرجه عن الخدمة. كذلك قطعت الغارات الإسرائيلية الطريق الواصل بين المدينة ومركز محافظة حمص، والطريق الواصل إلى معبر جوسية الحدودي مع لبنان، ما جعل المدينة شبه معزولة عن محيطها. وطاولت إحدى الغارات محطة الوقود الوحيدة التي يعتمد عليها السكان لتأمين مخصصاتهم من الوقود. وسيطر حزب الله على المنطقة في معارك قادها الحزب بمشاركة قوات النظام عام 2013، ما أدى إلى تهجير معظم السكان لا سيما من مدينة القصير.

في موازاة ذلك أفادت مصادر «العربي الجديد»، بأنه إلى جانب حزب الله تنتشر في المنطقة مجموعات تتبع للفرقة الرابعة، التي يقودها اللواء ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام السوري بشار الأسد، وهي مجموعات كانت بالأساس مليشيات تم تنسيبها إلى الفرقة، وذلك بالإضافة إلى وجود عناصر وضباط منتسبين رسمياً للفرقة لكن بعدد محدود، وانتشار مجموعات قليلة من المخابرات العسكرية، التابعة للأجهزة الأمنية لقوات النظام. في هذا الصدد رأى القيادي في الجيش الحر والمحلل العسكري مصطفى بكور، أن «منطقة القصير هي أهم منطقة يسيطر عليها حزب الله بسبب طبيعتها الجغرافية وقربها من الحدود اللبنانية، ووجود بعض المسلمين الشيعة فيها»، كما «تعتبر مع مطار الضبعة القريب منها قاعدة تمركز وانطلاق وإمداد بالاتجاهين لحزب الله وباتجاه المناطق السورية الأخرى». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جبال القصير تضم معامل وورشات لتصنيع وتجميع الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، لذلك توجّه إسرائيل ضربات مركزة ومتتالية على منطقة القصير بهدف تدمير ما أمكن من هذه المصانع والورشات وقطع خطوط الإمداد ونقل الأسلحة والذخائر». وقال إن «المنطقة تلقت الكثير من الضربات الاسرائيلية العنيفة أدت إلى إضعاف قدرة الحزب على الحركة فيها».

لكن باعتقاد بكور فإنه «من المبكر الحديث عن عزل المنطقة والقضاء على وجود الحزب فيها، خصوصاً أنه يوجد في المواقع العسكرية لجيش النظام السوري التي ترفع رايات نظام (بشار) الأسد، ويرتدي عناصره لباس قوات الأسد ويتحركون بآليات تشبه آليات جيش النظام السوري، وبالتالي، ما زال الحزب قادراً على المناورة لكن بحرية أقل من قبل». من جهته اعتبر المحلل السياسي رائد المصري، أن «هدف إسرائيل الرئيسي هو المعابر بين لبنان وسورية»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «ضرب معبر جوسية وبعض المناطق التي تربط لبنان مع سورية عبر منطقة الهرمل، وإخراجها عن الخدمة قد يحقق هذا الهدف، لا سيما أن إسرائيل تدرك أن خط الإمداد الرئيسي لحزب الله في سورية يمر عبر منطقة القصير». وأوضح أن إسرائيل تدرك أيضاً «حجم النفوذ الذي يملكه الحزب في القصير إلى جانب النظام»، وبالتالي «كل الضربات تهدف إلى عزل القصير ليس عن محيطها السوري فحسب، إنما عن أي منفذ بري رسمي وغير رسمي مع لبنان».

مصطفى بكور: القصير تضم ورشاً لتصنيع المسيّرات الإيرانية

جسر استهدفته إسرائيل بريف القصير، 28 أكتوبر 2024 (لؤي بشارة/فرانس برس)

شرق غرب

غروسي يزور موقعين نوويين في إيران

ذكرت وسائل إعلام إيرانية رسمية، أمس الجمعة، أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي (الصورة)، زار أمس محطة نطنز النووية وموقع التخصيب في فوردو المحفور في جبل على بعد نحو 100 كيلومتر جنوب طهران. وكان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي قد قال لغروسي في طهران، أول من أمس الخميس، إن طهران مستعدة لحل النزاعات العالقة بشأن برنامجها النووي، لكنها لن تتفاوض تحت الترهيب.

(رويترز)

«داعش» يتبنى اغتيال مسؤول باكستاني محلي

قال المسؤول في الشرطة الباكستانية وقار رفيق، لوكالة فرانس برس، أمس الجمعة، إن صوفي حميد المسؤول المحلي في حزب الجماعة الإسلامية اغتيل، أول من أمس الخميس، في ولاية خيبر بختونخوا على الحدود مع أفغانستان. وتبنى تنظيم داعش – ولاية خراسان، في بيان على «تليغرام» أمس، الاغتيال، معتبراً أن «الجماعة الإسلامية» حزب «مرتدّ».

(فرانس برس)

طائرة عسكرية روسية تقترب من المجال الجوي البريطاني

أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أمس الجمعة، أنها حشدت طائرات مقاتلة من أسطولها بعد رصد وجود طائرة عسكرية روسية بالقرب من مجالها (بريطانيا) الجوي، أول من أمس الخميس، فوق بحر الشمال، موضحة أن الطائرة التي رصدت لم تعبر «في أي وقت من الأوقات» المجال الجوي السيادي للبلاد. وأضافت أن هذا الحادث يأتي بعد أيام من رؤية سفن عسكرية روسية في بحر المانش (بين فرنسا وبريطانيا).

(فرانس برس)

محتجون يقتحمون برلمان إقليم أبخازيا

اقتحم محتجون برلمان إقليم أبخازيا المنشق عن جورجيا والمدعوم من روسيا، أمس الجمعة، وسط مطالبة سياسيين من المعارضة باستقالة الرئيس أصلان بجانيا (الصورة)، بسبب اتفاق استثمار مع موسكو لا يحظى بالقبول الشعبي. وقال تيمور جوليا، وهو أحد زعماء المعارضة، لوكالة رويترز، إن مطلبهم الأولي كان إلغاء الاتفاق، لكن المحتجين يريدون أكثر من ذلك الآن ويطالبون باستقالة الرئيس.

(رويترز)

احتجاجات في المغرب دعماً لفلسطين ولبنان

تظاهر آلاف المغاربة، عقب صلاة الجمعة أمس، في أنحاء مختلفة من البلاد، دعماً لفلسطين ولبنان، ورفضاً لرسو سفينة يشتبه في نقلها أسلحة إلى الجيش الإسرائيلي في ميناء طنجة، الجمعة الماضي. وجاءت الاحتجاجات بدعوة من «الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة»، تحت شعار «لا تجعلوا موانئنا في خدمة إبادة إخواننا في غزة». وذكر الكاتب العام لـ«الهيئة» محمد الرياحي الإدريسي، لـ«العربي الجديد»، أن من رسائل الاحتجاجات «الرفض المطلق للتطبيع مع قتلة الأطفال والنساء، واستنكار استقبال المغرب للسفن الحاملة للذخيرة والأسلحة المتوجهة للكيان».

(العربي الجديد)

تقرير

لم يحد الرئيس الأميركي المنتخب في تعييناته الجديدة عن تلك التي أعلنها سابقاً، إذ عين وزيراً للصحة يشكك باللقاحات، وآخر للداخلية قد يفتح المنتزهات أمام التنقيب عن النفط

تعيينات ترامب

مشكك باللقاحات وزيراً للصحة... و«تاجر» للداخلية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

واصل الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب اتباع سياسة الولاء له فقط معياراً لاختيار أركان إدارته، وتنفيذ أجندته «أميركا أولاً» في ولايته الثانية، وذلك على الرغم من أن غالبية التعيينات قد تزيد من الانتقادات لسياسته، خصوصاً مع عهدته بوزارة الصحة إلى روبرت إف. كينيدي جونيور المعروف بأنه مشكك في اللقاحات، بالإضافة إلى عزمه تعيين ثلاثة من محاميه الشخصيّين في مناصب رئيسية في جهاز القضاء الفيدرالي، كما أن ترشيح ترامب لمحاكم ولاية داكوتا الشمالية دوغ بورغم لتولي وزارة الداخلية قد يؤدي إلى فتح المنتزهات الوطنية لمزيد من التنقيب عن النفط، فيما بدأت تتضح تفاصيل لجنة «الكفاءة الحكومية» التي عهد بها إلى إيلون ماسك وفيفيك راماسوامي.

وكان ترامب سارع لحسم هوية المسؤولين عن شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية، إضافة إلى اختياره وزير العدل، ورشح ماركو روبيو وزيراً للخارجية، ومات غايتس وزيراً للعدل (مدع عام)، وتولسي غابارد لرئاسة الاستخبارات الوطنية. ومع كل اسم يرشح من هذه التعيينات، والاختيارات التي يحتاج كثير منها إلى موافقة الكونغرس، تبرز إلى العلن ملامح عن رؤية ترامب للمرحلة المقبلة، والتي قد لا تكون عشوائية، رغم صفتها «الشخصية»، بل تنم عن رغبة ممنهجة في تطبيق سياسة داخلية وخارجية حازمة، يسعى ترامب من خلالها إلى «تغيير وجه أميركا»، أو وضع الأسس المتينة لذلك، وهو ما لم يتمكن كثيراً من تطويره خلال سنوات حكمه الأربع بين عامي 2017 و2021.

وبالنسبة إلى ترامب الذي سيؤدي اليمين الدستورية في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، ليس هناك مجال لتكرار ما وصفه بأنه «أكبر خطأ» ارتكبه في ولايته الأولى (2017-2021) والذي تمثل في اختيار «أشخاص غير مخلصين». وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن تود بيلت لوكالة فرانس برس إن «خيارات ترامب تعتمد على معيارين: الولاء والقطيعة». وهذا ما أثبته الرئيس المنتخب الذي قلب الطاولة تماماً بفوزه الكاسح في الانتخابات، حين رشح، الأربعاء الماضي، تالسي غابرد، الجندية السابقة المنشقة عن الحزب الديمقراطي المعروفة بمواقفها المؤيدة لروسيا، لرئاسة الإدارة الوطنية للاستخبارات الأميركية. وشهدت ولاية ترامب الأولى سلسلة من الإقالات المدوية، وانقلب العديد من مستشاريه ووزرائه السابقين عليه، وهذه المرة، يعطي الرئيس الخامس والأربعون وقريباً السابع والأربعون الأولوية لأشخاص يفتقرون أحياناً إلى أي خبرة في جهاز الدولة، غير أنهم يدعمونه بلا أي تحفظ. وفي طليعة هذه الشخصيات إيلون ماسك الذي سيقود لجنة مكلفة بالحد من الإنفاق العام وإزالة التنظيمات. وقال ترامب عن ماسك: «إنه يحب هذا المكان، لا يمكنني دفعه إلى مغادرته. قام بعمل مذهل».

واختار ترامب بعض المرشحين من الذين يترددون على برامج شبكة فوكس نيوز، الشبكة الأولى لدى المحافظين. وأوضح تود بيلت أن الرئيس المنتخب، وهو نفسه كان نجم برنامج من تلفزيون الواقع، «يحب الذين يظهرون بمظهر جيد على الشاشة». حتى أن ترامب اختار مقدم برامج على فوكس نيوز، بيت هيغسيث، لقيادة وزارة الدفاع (بنتاغون)، رغم أن هذا العسكري السابق لا يملك أي خبرة قيادية على مستوى عال. أما وزير العدل مات غايتس، وهو من أنصار ترامب، فيُشتبه في إقامته علاقات مع فتاة قاصر. ومن المقرر أن يدعم غايتس ثلاثة من محامي الرئيس المنتخب، هم تود بلانش وإميل بوف وجون سوير، الذين يريد الرئيس المنتخب تعيينهم نواباً للوزير وممثلين للوزارة في المحكمة العليا. وقد دافع بلانش وبوف عن الرئيس الجمهوري في المحاكمة الجنائية في قضية المدفوعات للممثلة الإباحية السابقة ستورمي دانيالز، والتي أدت إلى إدانته في نيويورك في 30 مايو/أيار الماضي. وتعهد ترامب ومساعدوه بأن معظم فترة ولايته الثانية ستكون حول تطهير مجموعة المسؤولين الفيدراليين الذين حاولوا تقييد تطبيق أجندته الشعبوية اليمينية خلال فترة ولايته الأولى. ومن شأن تعيين غايتس ونوابه الثلاثة منح ترامب القدرة على الإطاحة بهؤلاء المسؤولين. واختار ترامب سناتور فلوريدا ماركو روبيو الذي كانت له علاقة خلافية معه في العام 2016، ليكون وزيراً للخارجية. وسيتعين على مجلس الشيوخ أن يصادق على هذه التعيينات.

وخلال خطاب ألقاه في بالم بيتش بولاية فلوريدا، أشاد الرئيس المنتخب، مساء أول من أمس الخميس، بتعييناته في وزارة الصحة والعدل والدفاع وبلجنة «الكفاءة الحكومية». وحتى أن ترامب دعا إلى أن تبدأ ولايته الثانية «في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي (تاريخ فوزه) لأن الأسواق (منذ ذلك الحين) قد ارتفعت إلى أعلى مستوياتها وتضاعفت الحماسة». وقال ترامب إن وزارة الصحة بقيادة كينيدي «ستؤدي دوراً كبيراً في المساعدة على ضمان حماية الجميع من المواد الكيميائية الضارة والمواد الملوثة والمبيدات الحشرية والمنتجات الدوائية والمواد المضافة للأغذية التي ساهمت في الأزمة الصحية الكبيرة في هذا البلد». وتابع: «سيعمل كينيدي على إعادة هذه الوكالات إلى تقاليد معايير البحث العلمي الذهبية من أجل إنهاء وباء الأمراض المزمنة وجعل أميركا عظيمة وصحية مرة أخرى».

وكان ترامب قد أشار خلال حملته الانتخابية إلى أنه يخطط لتسليم هذه الوكالات لشقيق الرئيس الراحل جون كينيدي. وبعد أن تخلى كينيدي عن ترشحه للرئاسة بشكل مفاجئ في أغسطس/آب الماضي وأيد المرشح الجمهوري، قال ترامب إنه سيسمح له «بالتصرف بحرية» في ما يتعلق بسياسات الصحة والغذاء، ما أثار قلق العديد من محامياً في مجال المناخ، وكان من المرشحين الباريزين لمنصب رئيس وكالة حماية البيئة في عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما. وقد أثار كينيدي بخياراته استياء أفراد آخرين في عائلته التي تعد إحدى أشهر العائلات السياسية في أميركا. وكان كينيدي في السابق منتقداً لترامب حيث وصفه في رسالة نصية في يوليو/تموز الماضي بأنه «إنسان فظيع»، وفق مجلة نيويوركر. وتشرف وزارة الصحة والخدمات الإنسانية على تنظيم الأدوية ووكالات الصحة العامة بما في ذلك مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها والتأمين الصحي لأكثر من 140 مليون شخص بمن في ذلك الفقراء وأولئك الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر وذوو الإعاقات. وتبلغ ميزانية الوزارة للسنة المالية 2024 نحو 3,09 تريليونات دولار، بما يمثل 22,8% من الميزانية الاتحادية الأميركية.

وعقد كينيدي، المحامي السابق في قانون البيئة والذي يفتقر إلى أي إعداد علمي، مع ترامب تحالفاً غير متوقع عند عدوله عن خوض السباق إلى البيت الأبيض بصفته مرشحاً مستقلاً. وعمل على نشر نظريات مؤامرة حول اللقاحات ضد جائحة كوفيد-19 وحول ارتباط مزعوم للقاحات بالتوحد، كما دعا إلى وقف إضافة الفلورايد إلى مياه الشرب، رغم أن هذا يعتبر نجاحاً صحياً لافتاً في منع تسوس الأسنان. وروبرت كينيدي جونيور يعتزم مكافحة الطعام غير الصحي وهو يؤيد تقييد الحق في الإجهاض بفترة 24 أسبوعاً إلى أن يصبح الجنين قابلاً للحياة. واعترف السياسي الذي يصعب تحديد ملامح شخصيته، وكان مدمناً على الهيروين في شبابه، بأنه ترك ذات يوم جيفة دب صغير في متنزه ستترال بارك في نيويورك. كما روى أنه خضع في الماضي لعملية جراحية لاستئصال دودة طفيلية التهمت على حد قوله جزءاً من دماغه ومانت. ولم يختر ترامب بعد وزيري الخزانة والتجارة، أو وزير التعليم، الذي يريد إلغاء وزارته. وخلال الحدث الذي أقيم في بالم بيتش، قال ترامب إن حاكم ولاية داكوتا الشمالية الثري دوغ بورغوم سيعين وزيراً للداخلية، ما يجعله مسؤولاً عن المتنزهات الوطنية التي يمكن فتحها لمزيد من التنقيب عن النفط. وقال ترامب، في الحدث الذي نظمه معهد السياسة الأميركية أولاً، والذي قدمه الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي ونجم هوليوود سيلفستر ستالون: «سنخفض تكاليف الطاقة». ويصور بورغوم (68 عاماً) نفسه على أنه محافظ تقليدي وذو عقلية تجارية. وترشح ضد ترامب للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري لسباق الرئاسة قبل أن ينسحب ويصبح من أنصار الرئيس المنتخب المخلصين. ويظهر في فعاليات جمع التبرعات ويدافع عن ترامب على شاشات التلفزيون. وسيشرف وزير الداخلية على السياسات التي تحكم استخدام 500 مليون فدان من الأراضي الاتحادية والقبلية، أي خمس مساحة البلاد. ويمكن للقيادة الجديدة في عهد ترامب أن تلغي خطة الرئيس الأميركي جو بايدن لمنع الحفر البحري لمدة خمس سنوات، وزيادة المساحة المعروضة للاستثمار. ويمثل نشاط الحفر في الأراضي والمياه الفيدرالية نحو ربع إنتاج النفط الأميركي و 12% من إنتاج الغاز.

ونشأ بورغوم، 67 عاماً، في قرية آرثر، التي يبلغ عدد سكانها 328، بولاية داكوتا الشمالية. وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ولاية داكوتا الشمالية وماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد. وترأس شركة «Great Plains Software»، التي استحوذت عليها مايكروسوفت مقابل 1,1 مليار دولار في العام 2001. وقاد بورغوم أيضاً شركات أخرى في مجال التطوير العقاري ورأس المال الاستثماري. وفي العام 2016، فاز بمنصب الحاكم، وذلك بعد أن روج لرسالة «إعادة اختراع» الحكومة في الوقت الذي تعاملت فيه الولاية مع نقص هائل في الإيرادات. وبعد أن ترشح للانتخابات الداخلية في الحزب الجمهوري للرئاسة العام الماضي، عاد وانسحب مؤيداً ترامب لهذا المنصب.

وأعلن ترامب أن لجنة الكفاءة الحكومية التي سيرأسها الملياردير إيلون ماسك ستصدر تقارير ضمن مهمتها الهادفة إلى ترشيد عمل الحكومة الأميركية. وقال: «سيصدرون تقارير فردية وتقريراً مجمعاً في النهاية»، في أول تفاصيل جديدة عن مخرجات اللجنة منذ الإعلان عنها في وقت سابق من هذا الأسبوع. وكان ترامب قال الثلاثاء الماضي إن اللجنة سوف «تقدم المشورة والتوجيه من خارج الحكومة» بشأن تقليص حجم الإدارة وتبسيط القواعد التنظيمية وخفض الإنفاق وإعادة هيكلة الوكالات الاتحادية. وقال ترامب، في تصريحات أدلى بها في فلوريدا، إن ماسك إن اللجنة ستنشر «إجراءاتها» من أجل النقاش العام. وقد عهد الرئيس المنتخب إلى إيلون ماسك مهمة اقتراح تخفيضات بحوالى ألفي مليار دولار من إنفاق الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك احتمال إلغاء العديد من المناصب في وزارة الدفاع الأميركية. ويشكل رقم الألفي مليار قرابة 29% من إجمالي الإنفاق للسنة المالية الماضية المنتهية في سبتمبر/أيلول الماضي. والمؤسسة الجديدة بإدارة ماسك، لن تكون وزارة، لأن قانون المؤسسات الحكومية الأميركية يمنع إنشاء وزارات وتفكيكها في فترة زمنية قصيرة، كما أن الكونغرس يحظر إنشاء وزارات مؤقتة. إضافة لذلك، لن يكون ماسك قادراً على أداء مهامه الأخرى في شركاته مثل تسلا وإكس وستارلينك وسبيس إكس ونيورالينك، إذا كان عاملاً في وظيفة حكومية، إذ يحظر القانون الأميركي هذا الشكل من الازدواجية، تجنباً لتضارب المصالح. لذلك، ستكون المؤسسة الجديدة عبارة عن مجموعة أو لجنة من خارج الحكومة، لها مختلف الصلاحيات للاطلاع على أداء المؤسسات الحكومية ونفقاتها، بحسب تصريحات لترامب، الأربعاء.

وقال ترامب إن اللجنة الجديدة ستتفكك بحلول يوليو/تموز 2026، وهو تاريخ مهم للولايات المتحدة، يوافق الذكرى 250 لإعلان استقلال البلاد، «فهذه اللجنة ستقدم هدية للبلاد في هذه الذكرى وهي ضبط الإنفاق الحكومي»، وفق ترامب.

وفي تقرير نشرت تفاصيله وكالة بلومبيرغ، الأربعاء الماضي، فإن الشكل القانوني للجنة أو المجموعة الجديدة، قد يكون استناداً إلى قانون اللجنة الاستشارية الفيدرالية، وهو قانون صدر عام 1972 ويسمح للرئيس بالسعي لتشكيل لجان مكونة من مشاركين من القطاعين العام والخاص. ويمكن لترامب إنشاء مثل هذه اللجنة بموجب أمر تنفيذي.

كما أعلن ترامب أنه سيعين دوغ كولينز لقيادة وزارة شؤون المحاربين القدامى في إدارته الجديدة. وكولينز (58 سنة) حاصل على درجة الماجستير في اللاهوت من مدرسة اللاهوت المعمدانية في نيو أورليانز ورعى كنيسة لمدة 11 سنة. وشغل منصب قسيس البحرية الأميركية لمدة عامين أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وبعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، انضم إلى احتياطي القوات الجوية بصفة قسيس، وخدم في قاعدة بلد الجوية في العراق لمدة خمسة أشهر في العام 2008. وفي إطار حياته السياسية، انتخب كولينز لمجلس ولاية جورجيا في 2007، وخدم ثلاث فترات مدة كل منها سنتان. وفاز كولينز بمقعد في الكونغرس في العام 2012 ممثلاً لمنطقة الكونغرس التاسعة في شمال شرق جورجيا، وهي واحدة من أكبر المناطق الجمهورية في البلاد. وعلى الرغم من مواقفه اليمينية، واجه كولينز تحديات في 2016 من الجمهوريين الآخرين الذين زعموا أنه لم يكن محافظاً بما فيه الكفاية. وأثناء وجوده في الكونغرس تبوأ كولينز منصب نائب رئيس المؤتمر الجمهوري في مجلس النواب، وهو خامس أعلى منصب في قيادة الحزب الجمهوري. ودافع عن ترامب وهو عضو بارز في اللجنة القضائية بمجلس النواب خلال التحقيق الذي أجراه المحقق الخاص روبرت مولر حول ما إذا كانت روسيا قد أثرت في فوز ترامب في انتخابات عام 2016. وكتب كولينز كتاباً عن أول مساءلة لترامب بسبب مزاعم بأنه حجب المساعدات العسكرية بشكل غير صحيح عن أوكرانيا، معتبراً أن الديمقراطيين كانوا يريدون عزل ترامب لانتقامه من فوزه على هيلاري كلينتون في 2016 ومنع إعادة انتخابه في عام 2020. وساعد كولينز في تمثيل ترامب في الطعن بنتائج انتخابات 2020 في جورجيا وأصبح رئيساً لمعهد أميركا أولاً لسياسة المتحالف مع ترامب.

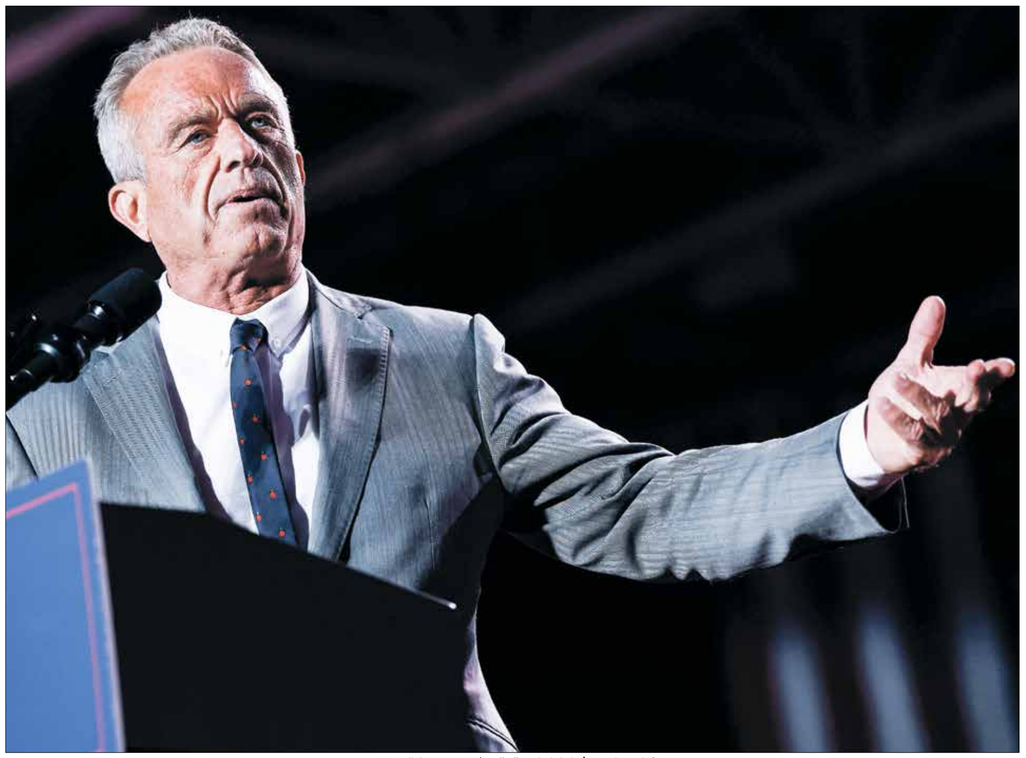

روبرت كينيدي في ميلواكي، نوفمبر الحالي (ليب سوموديفيلا/Getty)

تعليق قضية حجب الوثائق

علّقت محكمة استئناف فيدرالية، أول من أمس الخميس، الإجراءات ضد دونالد ترامب في قضية حجب وثائق سرية بعد مغادرته البيت الأبيض، وذلك بناء على طلب المدعي الخاص جاك سميث. وكان سميث اتخذ الخطوة نفسها أخيراً في القضية الفيدرالية الأخرى التي يحقق فيها ضد ترامب بتهمة المحاولات غير القانونية لقلب نتائج انتخابات 2020، وذلك لإعطاء الادعاء وقتاً لتحليل «الوضع غير المسبوق» الذي أثارته إعادة انتخاب ترامب رئيساً.

يعتزم ترامب تعيين ثلاثة من محاميه بجهاز القضاء الفيدرالي

يصور المرشح للداخلية نفسه على أنه محافظ ذو عقلية تجارية

رعى المرشح لوزارة شؤون المحاربين كنيسة لـ11 سنة

انتقال منظم وهادئ

من المتوقع أن يجري وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة) محادثات مع خليفته المعيّن ماركو روبيو بشأن المرحلة الانتقالية».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فيدانت باتيل للصحافيين أول من أمس الخميس: «ليس لدي شك في أنه في الأسابيع المقبلة ستكون هناك تبادلات كافية» بين روبيو وبلينكن، أما وزارة الدفاع، فقد وعدت نائبة المتحدثة باسمها ساربنا سينغ بـ«بذل كل ما في وسعنا لضمان انتقال منظم وهادئ».

سويسرا مستعدة لجمع ترامب وبوتين

شدّد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب على ضرورة وقف الحرب بأوكرانيا، فيما برز استعداد الخارجية السويسرية لاستضافة محادثات بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

جدد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، أول من أمس الخميس، تعهده بإنهاء الحرب في أوكرانيا، في ظل مضيه بتشكيل إدارته الجديدة التي تضم أسماء مثل ماركو روبيو الذي رشحه لمنصب وزير الخارجية، والذي يعتبر أن مصلحة واشنطن تتحقق في حل هذا الصراع بسرعة، وتولسي غابارد، التي كلفها برئاسة الاستخبارات الوطنية، والتي تعدّ من المتعاطفين مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في المقابل، برز اسم الجمعة، استعداد سويسرا لاستضافة محادثات بين بوتين وترامب، في حال رغب الطرفان في ذلك.

وقال ترامب خلال كلمة ألقاه في مقر إقامته بمارالاغو، بولاية فلوريدا، أول من أمس، إن «علينا أن نهتم بقواتنا المسلحة. لقد فعلنا ذلك من قبل، وعلينا أن نفعل ذلك مرة أخرى». وبينما انتقد الإنفاق الأميركي «الضخم» في أفغانستان بين عامي 2001 و2021 (2,261 تريليون دولار)، وفق تحليل لجامعة براون عام 2021، وعد ترامب بـ«العمل على (ملف) الشرق الأوسط وبالعمل بجدية كبيرة على (ملف) روسيا وأوكرانيا» لأن «هذا يجب أن يتوقف». وأعرب عن أسفه بشأن الوفيات التي تسببت فيها الحرب في أوكرانيا، وسبق أن قال ترامب إنه سينهي الحرب في أوكرانيا خلال 24 ساعة من توليه الرئاسة، فيما انتقد حجم المساعدات الأميركية لكييف، كما اعتبر خلال حملته الانتخابية أنه لم يكن يجب لهذه الحرب أن تندلع، ملقياً باللوم خصوصاً على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والرئيس الأميركي جو بايدن.

وفي وقت ادّعى الرئيس الأميركي المنتخب، بعد فوزه الأسبوع الماضي، لشبكة «أن بي سي نيوز»، إنه منذ فوزه لم يتحدث مع بوتين، «لكن أعتقد بأننا سنتحدث»، قال رئيس دائرة الاتصالات بوزارة الخارجية السويسرية، نيكولا بيدو، لصحيفة إزفيستيا الروسية، أمس، ردّاً على سؤال حول ما إذا كانت سويسرا مستعدة لاستضافة قمة روسية أميركية جديدة، إن «وزارة الخارجية السويسرية لا تعلّق على الفرضيات». وأوضح أن «تقاليد السياسة الخارجية السويسرية تعتمد على الاستعداد الدائم لتقديم خدماتها الطيبة في حال رغب الطرفان في ذلك». وكانت جنيف قد استضافت في يونيو/حزيران 2021، اللقاء الأول والوحيد بين بوتين وبايدن، والذي أسفر عن الاتفاق على إطلاق حوار «موضوعي» بقضايا الاستقرار الاستراتيجي، قبل أن تدخل العلاقات نفقاً مظلمة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022. كذلك ثمة تساؤلات حول قابلية موسكو للقبول بالوساطة السويسرية، لا سيما بعد استضافة سويسرا قمة السلام حول أوكرانيا في مدينة بورغنستوك، بونيو الماضي، من دون مشاركة روسيا. وفي إبريل/نيسان الماضي، اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن سويسرا تحوّلت من بلد محايد إلى معاد لروسيا صراحة. جاء ذلك وسط تأييد برن العقوبات الغربية على موسكو، وتعاونها مع حلف شمال الأطلسي، رغم تبنيها موقف الحياد العسكري حيال النزاع الروسي الأوكراني. في غضون ذلك قال الممثل الدائم لروسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف غينادي غاتيلوف، في مؤتمر صحافي أول من أمس، إن المفاوضات لإنهاء الحرب مع أوكرانيا «يجب أن تستند أولاً إلى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إسطنبول، وإلى الحقائق على الأرض، وأساس الوضع الراهن، وليس على رغبات أوكرانيا المتغيرة». وأضاف أن أوكرانيا «تُستخدم باستمرار أداة» في أيدي الدول الغربية، بما يضر بالمصالح الوطنية لكييف. يُذكر أن إسطنبول استضافت، في مارس/ آذار 2022، عدة جولات من المباحثات بين وفود روسية وأوكرانية، وتم توقيع اتفاقية بين البلدين بوساطة تركيا والأمم المتحدة لشحن الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود بإسطنبول في يوليو/تموز 2022، للمساعدة في معالجة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، قبل أن تعلق موسكو العمل بها في 17 يوليو 2023. وفي معرض حديث عن الولاية الثانية لترامب، ذكر غاتيلوف أن ترامب «وعد بحل الأزمة في أوكرانيا بين عشية وضحاها»، موضحاً أن هذا ليس بنهج واقعي، لكن موسكو سترحب بأي مقترح للحل السياسي.

على الجبهة الأخرى، كان وزير الخارجية الأوكراني أندريه سيبيها، قد كتب أول من أمس، على منصة إكس، أنه يتطلع للعمل مع روبيو المرشح لمنصب وزير الخارجية الأميركي لـ«تعزيز السلام من خلال القوة في أوكرانيا وحول العالم». وسبق أن أشار زيلينسكي إلى «السلام من خلال القوة» في تهنئته لدونالد ترامب على انتخابه، من جهته يعتزم زيلينسكي الكشف عن خطة من 10 نقاط، الأسبوع المقبل، تتناول قضايا إمدادات الطاقة وإنتاج الأسلحة من بين مواضيع أخرى لضمان الأمن الداخلي لبلاده، وفق ما قاله في خطابه المسائي الأول من أمس، من دون تفاصيل أخرى. في الأثناء قال وزير الدفاع الأوكراني رستم عمروف، أمس، في مؤتمر صحافي بأوسلو، إن «وحدة الأراضي جزء من قيمنا»، معتبراً أن أي ادعاء بأن البلاد تحول تركيزها في الحرب لإعطاء الأولوية للأمن على الأرض هو ادعاء كاذب. وأردف قائلاً «أولويتنا لا تزال حماية الناس وحماية الأمة وتحرير الشعب من الاحتلال المؤقت المستمر منذ 10 سنوات، حتى تصبح شبه جزيرة القرم ودونباس (ضمتهما روسيا) جزءاً من أوكرانيا». وتابع أن الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا ينتظرون جميعاً التحرير.

في موازاة ذلك أسفرت غارة روسية ضخمة بالصواريخ على مدينة أوديسا الساحلية الأوكرانية، مساء أول من أمس، عن مقتل امرأة وإصابة 11 شخصاً آخرين، فيما كشف مسؤولون أميركيون وإسرائيليون كبار لموقع والاه العبري، أمس الجمعة، أن إسرائيل دمّرت خلال هجومها على إيران الشهر الماضي منشأة عسكرية نووية في بارشين، حيث أجريت أنشطة بحثية سرية للغاية حول الأسلحة النووية أخيراً.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز، أول من أمس الخميس، أن ماسك، المقرب من الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، التقى إيرانيين في محاولة لنزع فتيل التوتر بين طهران وواشنطن. ونقلت الصحيفة عن مصدرين إيرانيين لم تسمّهما قولهما إن ماسك «مسؤولاً في الحرس الثوري الإيراني أصدر تعليمات لجهة اتصال في سبتمبر الماضي في نيويورك الأثنين الماضي، وقال المسؤولان الإيرانيان إن الاجتماع مع ماسك وفر حلاً لإيران، حيث سمح لها بتجنب الجلوس مباشرة مع أي مسؤول أميركي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن إيرواني حض ماسك، خلال الاجتماع، على السعي للحصول على إعفاءات من العقوبات الأميركية، والقيام باعمال تجارية في إيران. وأشار مسؤول إيراني إلى أن ماسك هو من طلب عقد اللقاء وأن السفير الإيراني هو من انتقى مكانه. وفي حال تأكيده، فإنه يبعث إشارة مبكرة إلى أن ترامب جاد بشأن إجراء حوار مع إيران وعدم الركون إلى النهج الأكثر تشدداً الذي يفضله العديد من المحافظين في حزبه الجمهوري وكذلك إسرائيل.

في هذه الأثناء، قالت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الجمعة، إن إيران قدمت تأكيدات مكتوبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشير فيها إلى عدم سعيها لاغتيال ترامب، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الرسالة الإيرانية التي تم تسلّمها جاءت رداً على تحذير أميركي مكتوب أرسل إلى طهران في سبتمبر/ أيلول الماضي، يعتبر أن التهديدات ضد ترامب قضية أمن قومي من الدرجة الأولى وأن أي محاولة لاغتياله سيجري التعامل معها باعتبارها عملاً من أعمال الحرب. ولم يذكر المسؤولون الأميركيون إن كانت الرسائل التي تبادلها الجانبان جرت عبر سويسرا التي تمثل المصالح الأميركية في إيران، إلا أنهم أكدوا أن رسالة واشنطن وصلت إلى القيادة الإيرانية.

وكانت وزارة العدل الأميركية أعلنت، الأسبوع الماضي، أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي)، أحبط مؤامرة إيرانية لاغتيال ترامب قبل الانتخابات الرئاسية، وادعت أن ماسك وإيرواني كان «إيجابياً». وذكرت الصحيفة أن الرجلين التقيا لأكثر من ساعة في نيويورك الاثنين الماضي، وقال مسؤولان إيرانيان إن الاجتماع مع ماسك وفر حلاً لإيران، حيث سمح لها بتجنب الجلوس مباشرة مع أي مسؤول أميركي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن إيرواني حض ماسك، خلال الاجتماع، على السعي للحصول على إعفاءات من العقوبات الأميركية، والقيام باعمال تجارية في إيران. وأشار مسؤول إيراني إلى أن ماسك هو من طلب عقد اللقاء وأن السفير الإيراني هو من انتقى مكانه. وفي حال تأكيده، فإنه يبعث إشارة مبكرة إلى أن ترامب جاد بشأن إجراء حوار مع إيران وعدم الركون إلى النهج الأكثر تشدداً الذي يفضله العديد من المحافظين في حزبه الجمهوري وكذلك إسرائيل.

في هذه الأثناء، قالت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الجمعة، إن إيران قدمت تأكيدات مكتوبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشير فيها إلى عدم سعيها لاغتيال ترامب، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الرسالة الإيرانية التي تم تسلّمها جاءت رداً على تحذير أميركي مكتوب أرسل إلى طهران في سبتمبر/ أيلول الماضي، يعتبر أن التهديدات ضد ترامب قضية أمن قومي من الدرجة الأولى وأن أي محاولة لاغتياله سيجري التعامل معها باعتبارها عملاً من أعمال الحرب. ولم يذكر المسؤولون الأميركيون إن كانت الرسائل التي تبادلها الجانبان جرت عبر سويسرا التي تمثل المصالح الأميركية في إيران، إلا أنهم أكدوا أن رسالة واشنطن وصلت إلى القيادة الإيرانية.

وكانت وزارة العدل الأميركية أعلنت، الأسبوع الماضي، أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي)، أحبط مؤامرة إيرانية لاغتيال ترامب قبل الانتخابات الرئاسية، وادعت أن ماسك وإيرواني كان «إيجابياً». وذكرت الصحيفة أن الرجلين التقيا لأكثر من ساعة في نيويورك الاثنين الماضي، وقال مسؤولان إيرانيان إن الاجتماع مع ماسك وفر حلاً لإيران، حيث سمح لها بتجنب الجلوس مباشرة مع أي مسؤول أميركي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن إيرواني حض ماسك، خلال الاجتماع، على السعي

عمليات الإنقاذ في أوديسا فجر امس (أوليكساندر غيمانوف/فرانس برس)

ترامب يجدد تعهده بإنهاء حرب أوكرانيا: سنعمل على ذلك بجدية

لقاء ماسك والسفير الإيراني... جس نبض مبكّر

استبق الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب تسلّمه رسمياً مقاليد الحكم بجس نبض إيران حول كيفية تخفيف التوتر بينهما

واشنطن ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وطهران وجدتا باباً خلفياً لإجراء محادثات لتخفيف التوتر بينهما، مع الكشف عن اجتماع بين الملياردير إيلون ماسك والسفير الإيراني لدى الأمم المتحدة سعيد إيرواني، فيما كشف مسؤولون أميركيون وإسرائيليون كبار لموقع والاه العبري، أمس الجمعة، أن إسرائيل دمّرت خلال هجومها على إيران الشهر الماضي منشأة عسكرية نووية في بارشين، حيث أجريت أنشطة بحثية سرية للغاية حول الأسلحة النووية أخيراً.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز، أول من أمس الخميس، أن ماسك، المقرب من الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، التقى إيرانيين في محاولة لنزع فتيل التوتر بين طهران وواشنطن. ونقلت الصحيفة عن مصدرين إيرانيين لم تسمّهما قولهما إن ماسك «مسؤولاً في الحرس الثوري الإيراني أصدر تعليمات لجهة اتصال في سبتمبر الماضي في نيويورك الاثنين الماضي، وقال المسؤولان الإيرانيان إن الاجتماع مع ماسك وفر حلاً لإيران، حيث سمح لها بتجنب الجلوس مباشرة مع أي مسؤول أميركي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن إيرواني حض ماسك، خلال الاجتماع، على السعي للحصول على إعفاءات من العقوبات الأميركية، والقيام باعمال تجارية في إيران. وأشار مسؤول إيراني إلى أن ماسك هو من طلب عقد اللقاء وأن السفير الإيراني هو من انتقى مكانه. وفي حال تأكيده، فإنه يبعث إشارة مبكرة إلى أن ترامب جاد بشأن إجراء حوار مع إيران وعدم الركون إلى النهج الأكثر تشدداً الذي يفضله العديد من المحافظين في حزبه الجمهوري وكذلك إسرائيل.

في هذه الأثناء، قالت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الجمعة، إن إيران قدمت تأكيدات مكتوبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشير فيها إلى عدم سعيها لاغتيال ترامب، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الرسالة الإيرانية التي تم تسلّمها جاءت رداً على تحذير أميركي مكتوب أرسل إلى طهران في سبتمبر/ أيلول الماضي، يعتبر أن التهديدات ضد ترامب قضية أمن قومي من الدرجة الأولى وأن أي محاولة لاغتياله سيجري التعامل معها باعتبارها عملاً من أعمال الحرب. ولم يذكر المسؤولون الأميركيون إن كانت الرسائل التي تبادلها الجانبان جرت عبر سويسرا التي تمثل المصالح الأميركية في إيران، إلا أنهم أكدوا أن رسالة واشنطن وصلت إلى القيادة الإيرانية.

وكانت وزارة العدل الأميركية أعلنت، الأسبوع الماضي، أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي)، أحبط مؤامرة إيرانية لاغتيال ترامب قبل الانتخابات الرئاسية، وادعت أن ماسك وإيرواني كان «إيجابياً». وذكرت الصحيفة أن الرجلين التقيا لأكثر من ساعة في نيويورك الاثنين الماضي، وقال مسؤولان إيرانيان إن الاجتماع مع ماسك وفر حلاً لإيران، حيث سمح لها بتجنب الجلوس مباشرة مع أي مسؤول أميركي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن إيرواني حض ماسك، خلال الاجتماع، على السعي

خطة في غضون سبعة أيام لمراقبة ترامب وقتله. ولفتت البيانات إلى أن شاكري حر طليق حالياً في إيران. ونفى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، السبت الماضي، الاتهامات الأميركية بتدبير محاولة اغتيال ترامب. من جهة ثانية، أفاد موقع والاه العبري، أمس الجمعة، نقلاً عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين كبار، لم يسمّهم، قولهم إن إسرائيل دمّرت خلال هجومها على إيران في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، منشأة عسكرية نووية في بارشين تُسمّى «طال

تستعد السلطات العراقية لإجراء التعداد السكاني في العراق الأسبوع المقبل، وهو أمر مؤجل منذ حصل آخر مرة عام 1997. وسيشمل الإحصاء إقليم كردستان - العراق، ويغيب عنه سؤال المذهب والديانة خلال جمع المعلومات

حظر تجول وإلغاء سؤال الطائفة

التعداد السكاني في العراق

بغداد ـ **محمد الباسم**

تتأهب معظم الدوائر الخدمية والأمنية في العراق منذ أيام لإنجاح التعداد السكاني الذي طال انتظار تنفيذه جرّاء التعقيد السياسي والتنظيمي الذي رافق الملف خلال العقدين الماضيين من قبل الأحزاب التي تربطه بالانتخابات والمحاصصة الطائفية وتقاسم المناصب، بالإضافة إلى الحصص المالية من الميزانية السنوية في البلاد. وتقول الحكومة العراقية إنها ستنجح في إجراء التعداد السكاني في العراق «لأجل رسم الخطط التنموية والحصول على بيانات جديدة عن العراقيين». وكان آخر تعداد سكاني أجراه العراق قد جرى عام 1997، استُثنيت منه محافظات إقليم كردستان - العراق الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، لأنها كانت خارج المناطق التي يسيطر عليها النظام العراقي في ذلك الوقت. وأظهر التعداد حينها أن عدد السكان يبلغ 22 مليون نسمة. ويجرى التعداد السكاني في العراق مرة واحدة كل عشر سنوات، وكان من المفترض أن يجرى عام 2007، لكنه تأجل إلى العام 2009 بسبب الظروف الأمنية، ثم تأجل عشر سنوات بسبب المشاكل الأمنية وظهور تنظيم داعش. وفي 2019، أُرجئ مُجدداً بسبب خلافات سياسية تخص المناطق المتنازع عليها وعدم وجود تخصيصات مالية، وجائحة كورونا. سيُنفَّذ التعداد السكاني العام في العراق يومي الـ20 والـ21 من الشهر الحالي، بتمويل ودعم حكومي وكذلك سياسي. وبرغم اعتراض حكومة أربيل في إقليم كردستان، شمالي العراق، بسبب الخشية من التلاعب في عديد المواطنين الأكراد في المناطق الحدودية ما بين تلك التابعة لكل من حكومتي أربيل وبغداد، المعروفة باسم المناطق المتنازع عليها، إلا أنها وافقت في النهاية على إجراء التعداد، معتبرة إياه فرصة لتحديث المعلومات، بالإضافة إلى معرفة الحصة الجديدة لإقليم كردستان من ميزانية الحكومة الاتحادية في بغداد. بدوره، قال المستشار في رئاسة حكومة إقليم كردستان كفاح محمود، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «كانت هناك مخاوف من التعداد، لكن التوجيهات من مجلس الوزراء في بغداد قللت من هذه المخاوف». وأضاف: «اطلعنا على جزء من استمارات التعداد ولم تكن تحمل أي توجه سياسي، إنما أهدافها تنموية»، لافتاً إلى أن إقليم «كردستان لم يشعر بأي خطر من استخدام التعداد لأغراض تسيء إلى المناطق الكردستانية خارج الإقليم».

سيُفرض حظر تجول عام في العراق اعتباراً من ليلة الثلاثاء - الأربعاء، ولمدة يومين، مع إغلاق ومنع التنقل بين المدن، وسط انتشار قوات الجيش والشرطة والأمن المحلي. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية العميد مقداد ميري، خلال مؤتمر جمعه مع مسؤولين من وزارة التخطيط العراقية الاثنين الماضي، إن «اللجنة الأمنية العليا ستوفر الحماية للتعداد السكاني والفرق الجوالة، ويبدأ حظر التجول منتصف ليلة الثلاثاء 19 نوفمبر/ تشرين الثاني في الساعة 12 ليلاً ويستمر حتى ليلة 21 نوفمبر في الساعة 12 في عموم العراق». وسيكون هناك آلاف الموظفين المكلفين بإجراء التعداد السكاني في كل مدينة عراقية، وفي الوقت نفسه، من خلال أجهزة إلكترونية لوحية، فيما سيُحتسب عدد أفراد الأسر مع تفاصيل الأعمال والجنس وصولاً إلى معرفة الدخل الشهري لكل أسرة وعدد المرضى وكبار السن فيها، وحتى إحصاء عدد الأجهزة المنزلية والحمامات داخل البيت الواحد. لن تُسأل الأسرة عن مذهبها أو معتقدها الديني، إذ جرى الاتفاق سياسياً في العراق على عدم الخوض في تفاصيل أو أسئلة تتعلق بالطائفة، وهي العقدة الأبرز التي كانت تعرقل إجراء التعداد السكاني في العراق طيلة السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي عام 2003. وخلال الأشهر الماضية، أشاد مراقبون بقرار تجنب التعداد معلومات المذهب والقومية، معتبرين إياه خياراً صائباً من شأنه تجنب إدخال البلاد في الكثير من المشكلات السياسية ذات الصبغة الطائفية والقومية.

في احد شوارع بغداد (مرتضى السوداني/الأناضول)

> علي عريان: استمارة التعداد السكاني تتضمن 70 سؤالاً

في السياق، قال المدير العام التنفيذي للتعداد السكاني في العراق علي عريان إن «المرحلة الأولى من التعداد انتهت، وهي تعداد المباني والأراضي الزراعية والعقارات، ونحن أمام المرحلة الأهم وهي تعداد السكان، من أجل التوصل إلى الهدف الأكبر، وهو خلق حالة التنمية وتوفير الخدمات. وبيّن في حديث لـ«العربي الجديد» أن التعداد السكاني في العراق «يمثل استحقاقاً وطنياً، لأن العراق لم يجر تعداداً سكانياً منذ العام 1997»، لافتاً إلى أن «هذا التعداد يتميز عن التعدادات السابقة كونه يشمل كل محافظات العراق». وأشار عريان إلى أن «استمارة التعداد السكاني تتضمن 70 سؤالاً»، موضحاً أنه «في البداية ستؤخذ المعلومات الأولية ثم بقية المعلومات عن أفراد الأسر، والتي ترتبط بالصحة والعمل والإعاقة، تُستكمل في مراحل لاحقة لتجرى مطابقة المعلومات مع دوائر الأحوال الشخصية». وقال إن «التعاون يجرى حالياً مع معظم دوائر الخدمية والكهرباء والوزارات، وبالتالي فإن البلاد كلها مستعدة ومتأهبة لإجراء التعداد وإنجاحه».

بيّن المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العراق يشهد زيادة سكانية بنسبة 2,6%، كل عام، يعني ذلك بلغة الأرقام أن عدد سكان العراق يزيد نحو مليون نسمة كل عام»، مضيفاً أنه «في آخر التقديرات التي وُضعت عام 2023، تجاوز عدد العراقيين 43 مليون نسمة، ونتوقع أنه وصل إلى 44 مليون نسمة خلال العام الحالي، فيما سنصل إلى رقم أكثر دقة خلال التعداد السكاني». ولفت الهنداوي إلى أن أحد الأهداف من التعداد السكاني في العراق «هو مسألة معالجة الفقر، خصوصاً في ما يتعلق بشبكة الحماية الاجتماعية التي وفرت مصادر مالية للأسر الفقيرة وتوفير الغذاء»، مشيراً إلى أن «التعداد السكاني الذي تتأهب كل دوائر ومؤسسات والقوات الأمنية في البلاد لإجرائه، سيكون النقلة الحقيقية على كل المستويات، وسيوفر معلومات لدى الحكومة من أجل توزيع الموارد، ويسهم في خفض مستويات الفقر». وكان رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم قد دعا «إلى دعم وزارة التخطيط والمؤسسات الساندة لإنجاح التعداد السكاني»، مشدداً على أهميته في تقديم الخدمة للمواطنين، كونه «يساهم في تغيير عدد مقاعد المحافظات في مجلس النواب». وذكر الحكيم، خلال زيارته وزارة التخطيط، الأسبوع الماضي، أن «العراق لا يعرف عدد مواطنيه منذ نحو 28 سنة»، وأن «نجاح التعداد يعني إعداد خطط استراتيجية مهمة ستعود بالنفع على المواطنين».

تجربة يونيو

أجرت وزارة التخطيط العراقية التعداد التجريبي للسكان في شهر يونيو/ حزيران الماضي، شمل 86 منطقة على مدى 14 يوماً. وأظهرت نتائج التعداد حينها أن «نسبة الذكور في رئاسة العائلة هي 91% والإناث 9%، ويشكل عدد الذكور 50,1% والإناث 49,9% في العائلات التي شملها التعداد»، كما أظهر أن «متوسط حجم العائلة بلغ ستة أفراد في جميع المحافظات، فيما سجلت المحافظات الجنوبية أعلى حجم للعائلة بمقدار سبعة أفراد».

■ الاحتلال الإسرائيلي يرتكب ثلاث مجازر ضد العائلات في قطاع غزة وصل إثرها للمستشفيات 28 شهيداً و120 مصابا خلال الـ (24 ساعة الماضية). ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 43،764 شهيداً و 103،490 مصابا منذ السابع من أكتوبر للعام 2023. لايزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

■ يعد ترامب بتسليم الأسلحة بسرعة إلى إسرائيل. يقال إن ترامب تعهد بأنه بعد تنصيبه مباشرة، سيزيل جميع القيود والتأخيرات المفروضة على توريد المعدات العسكرية والذخيرة إلى إسرائيل. يعتقد أنه جزء من صفقة توافق فيها إسرائيل على وقف إطلاق النار في لبنان قبل توليه منصبه. المصدر: القناة 12

■ جميع أعضاء إدارة ترامب المعلن عنهم حتى الآن من أشد كارهي الفلسطينيين، ومن المتحمسين للاستيطان. ضم الضفة بشكل كامل مسألة وقت لاغير ...

■ مرشح ترامب لوزارة الخارجية يُمثل اليمين الأقصى المتطرف الساعي للحروب، نظرياً على الأقل. #Marco_Rubio، يريد تدمير إيران والصين وفوقهما روسيا. عاشق لإسرائيل. يحقد على #كوبا بلد والديه.

■ يعني هذا نصر!!!!!!!!!!!! غزة اختفت من الوجود وجنوب لبنان سيلحق بها.

■ قد أصبح #مستشفى كمال عدوان في شمال #غزة منطقة #حرب. لقد تضررت آخر وحدة للعناية المركزة للأطفال حديثي الولادة المتبقية في الشمال في هجمات عنيفة في الأيام الأخيرة. في العام الماضي، تم قطع 4000 طفل عن رعاية #الأطفال حديثي الولادة المنقذة للحياة بسبب الهجمات المستمرة على #المستشفيات.

■ وزارة الخارجية الإثيوبية تستدعي السفير السوداني ، الزين إبراهيم، وأبلغته رفضها لتصريحات وزير الخارجية السفير علي يوسف بشأن التهديد بالحرب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث بشأن مياه النيل، وأبلغت أديس أبابا الخرطوم بعدم رضاها عن حديث الوزير، مؤكدةً في الوقت نفسه حرصها على العلاقات بين البلدين.

خاص

سد النهضة: تحركات مصرية للضغط على إثيوبيا

> تسرّع القاهرة من تحركاتها للضغط على إثيوبيا مع اقتراب الأخيرة من تشغيل سد النهضة من دون اتفاق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواصل مصر تعزيز تحركاتها لمواجهة تداعيات تشغيل إثيوبيا لسد النهضة من دون التوصل إلى اتفاق ملزم، وذلك من خلال تحركات إقليمية ودولية تستهدف الضغط على أديس أبابا ومواجهة سياسة فرض الأمر الواقع. وفي ظل استمرار التعنت الإثيوبي ورفضه أي تفاوض ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، تحرص القاهرة على بناء تحالفات إقليمية تعزز من موقفها. وتشمل هذه التحركات تعزيز التعاون العسكري والدبلوماسي مع جيبوتي والصومال، إضافة إلى منع أديس أبابا من الحصول على منفذ بحري عبر إقليم «أرض الصومال» (صوماليلاند) غير المعترف به دولياً. ووفقاً لما كشفته مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، فإن مصر تسعى لتشكيل تحالف رباعي يضم مصر والصومال وجيبوتي وإثيوبيا. كما تعمل على توسيع شراكاتها مع دول حوض النيل، مع تركيز خاص على توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع أوغندا. وتهدف هذه التحركات إلى تقليص نفوذ إثيوبيا في المنطقة وتحجيم قدرتها على المناورة. ويشكل سد النهضة مصدر قلق كبير لمصر، خصوصاً فيما يتعلق بإدارته خلال مواسم الجفاف. ويرى مسؤول مصري أن أزمة السد ستتجلى بشكل أوضح مع أول موسم جفاف، إذ يتوقع أن ترفض أديس أبابا تمرير الحصص التاريخية لمصر والسودان. وأكد أن القاهرة لن تتراجع عن استخدام كل الأدوات المتاحة لضمان مصالحها المائية.

وتراهن مصر على عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، حيث سبق أن اتخذ موقفاً أقرب للموقف المصري، بما في ذلك فرض عقوبات على إثيوبيا في 2020. ومع ذلك، تنقسم الآراء حول مدى واقعية هذا التعويل. ويقول وزير الموارد المائية والري المصري السابق، محمد نصر الدين علام، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «التعويل على ترامب قد يكون غير واقعي من الناحية السياسية»، متسائلاً عن «دوافع ترامب لدعم مصر ضد حليف استراتيجي مثل إثيوبيا، الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل. ويقول: «لا أعتقد أن ذلك ممكن أو واقعي. وباختصار، يمكن فهم ما يجري من خلال التساؤل عن: لماذا ترامب يخدم مصر ويساندها ضد الحليف الإثيوبي-الإسرائيلي؟».

ويتفق أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمار فايد مع أهمية الدور الأميركي لكنه يرى أن الوضع الحالي يمنح إثيوبيا قوة تفاوضية أكبر. ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»: «نعم، من المرجح أن مصر ستسعى لإعادة إحياء الدور الأميركي الذي كان أقرب تفهمًا للموقف المصري خلال إدارة ترامب الأولى. لكن أعتقد كذلك أن القاهرة تدرك أن هذا غير كافٍ، خصوصاً أن السد بات واقعاً يمنح أديس أبابا قوة تفاوضية أكبر». ويضيف: «ما تعوّل عليه مصر أكثر في تقديري هو الوجود العسكري في الصومال وتعطيل مشروع إثيوبيا البحري في القرن الأفريقي، باعتبار أن هذا يمنح مصر ورقة مساومة قوية في مواجهة أبي أحمد. ما زال من المبكر الجزم بنجاعة هذا الرهان، لكنّه يظل أكثر تحرك جاد قامت به القاهرة في مواجهة سياسة فرض الأمر الواقع الإثيوبية». وفي عام 2019، قام وزير الخارجية المصري السابق سامح شكري، بالتوقيع المبدئي بالأحرف الأولى على الاتفاق الفني النهائي لتشغيل وإدارة سد النهضة الذي اقترحته كل من وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكان ذلك في البيت الأبيض بالعاصمة الأميركية واشنطن، إبان ولاية الرئيس دونالد ترامب الأولى. وكان التوقيع غير ملزم للحكومة المصرية، ورفضت إثيوبيا الحضور أصلاً إلى واشنطن، كما رفض السودان التوقيع، وبررت وزيرة الخارجية السودانية آنذاك مريم الصادق المهدي الرفض، بأن دولة المنبع (إثيوبيا) لم تحضر فكيف للخرطوم أن توقع. وحين انتقدت الإدارة الأميركية آنذاك السلوك الإثيوبي الذي تمثل في رفض الحضور إلى واشنطن في اللحظة الأخيرة، صدرت بيانات شديدة اللهجة من قبل أديس أبابا ضد الإدارة الأميركية، وكان مفاد هذه التصريحات أن إثيوبيا «دولة ذات سيادة ولا ترضخ لضغوط من أي جهة أو دولة كانت».